مجلة الإمارات للبحوث الهندسية 12 (1) 1-16 (2007)

مقالة نظامية

جدلية حول الخطة التدريسية في مؤسسات تعليم العمارة

الموضوع الفكري- المساق الدراسي ذا الساعات المعتمدة: طرح تجريبي مقارن

د. هشام جلال أبو سعده

كلية العمارة والتخطيط- جامعة الملك فيصل- المملكة العربية السعودية

(وردت مايو 2006 وقبلت للنشر فبراير 2007)

يختبر هذا البحث مدى إمكانية تنمية الخطة التدريسية الحالية في مؤسسات تعليم العمارة، بالاستعانة بمقترح الموضوع الفكري intellectual theme، المبني على الخطة ذات الوحدات التدريسية unit planning بمكوناتها الداخلية موضوع الوحدة/ وحدة الدرس unit topic/ lesson unit، لتكون تفعيلاً للخطة طويلة المدى (السنوية/ الفصلية) والتي يأتي ضمنها المساق الدراسي التقليدي teaching course ذا الساعات المعتمدة credit hours. أما مبررات إجراء الدراسة الحالية، فهي: أ) أن هناك معوقاً نظامياً ناتجاً عن بعض الخلل في تطبيقات الشكل السائد للخطة التدريسية طويلة المدى، ب) فرضه قصوراً معرفياً ناتجاً عن تطبيقات المساق الدراسي ذا الساعات المعتمدة، وغير الملائم بتوصيفه الحالي لمتطلبات التعليم في مؤسسات (كليات/ معاهد/ مدارس) العمارة. يعتمد هذا البحث بقصد تأكيد مبررات إجرائه على: أ) إجراء المقابلات الشخصية مع بعض أهل الاختصاص، ب) قراءة في الخطة التدريسية الحالية، مع التركيز على تفنيد محاورها الأساسية وهي النظام والمعلم والمتعلم، ج) تتبع بعض نتائج أدبيات التعليم في ميدان الاختصاص تحديداً، ومن هنا فميدانات العناية المعرفية تحصر اهتماماتها في حدود نظام التعليم الحالي، بينما المدى الزمني هو الوقت الراهن. أما أهم النتائج المتوقعة من هذا البحث فيمكن حصرها في: أ) بيان تأثير الفروق الجوهرية بين الخطط التدريسية على ميدان التعليم، وبيان مبررات نقد الخطة التدريسية طويلة المدى المعتمدة على المساق الدراسي والساعات المعتمدة، ب) تتبع جدلية التفضيل بين المساق الدراسي- الموضوع الفكري، الخطة طويلة المدى- الخطة متعددة المدى، الساعات المعتمدة- الزمن المرن، ج) شرح المقصود بالموضوع الفكري وعلاقته بالوحدات التخطيطية/ موضوع الوحدة/ وحدة الدرس، وتوصيف سماته الرئيسة والفرعية، د) رسم استراتيجية إدارة الوقت لتفعيل الاستفادة من مفهوم الموضوع الفكري ذا الزمن المرن، وتقديم أنموذج لتفعيله.

كلمات الفهرسة: التعليم، مؤسسات تعليم العمارة، التصميم الحضري، فكر الأنظمة وما بعد المعلوماتية

1. مدخل وتقديم

تدور مسألة هذا البحث حول أنه حان الوقت لتنويع طرائق التدريس في مؤسسات تعليم العمارة بما يتناسب مع توجهاتها المعرفية، ومعطيات العالم الفكرية/ التقنية؛ والمعنى أن يكون تعليم الفكر فيها متطوراً نحو ابتكار طرائق لتنمية قدرات ومهارات المتعلم الفكرية قبل البدنية أو الآلية، وحيث يختلف مضمون التعليم فيها (نظاماً ومحتوى) عما هو حاصل في مؤسسات تعليم أخرى، وتأتي ميدانات الاختصاص الدقيق لتطلب صياغة أخرى وفق متطلباتها. يبغي هذا العمل تقديم رؤيا تتناول الخطة التدريسية في مؤسسات تعليم العمارة، تستهدف الارتقاء بالعملية التعليمية نظاماً ومحتوىً، وتفعيل الشكل الحالي للخطة التدريسية وفق التطبيقات الفعلية/ المفترض أن تكون لكل من مفهوم الوحدات التخطيطية والساعات المعتمدة. وتتدرج الأهداف المحققة لذلك على النحو الآتي: أ) إبانة أسباب الجدل الدائر حول ضرورة مراجعة تطبيقات الخطة التدريسية الحالية، ب) إبانة كيفية صياغة رؤى فكرية تسمح ببناء خطة معرفية لاختصاص محدد، ج) شرح الفروق الجوهرية بين الخطة التدريسية طويلة المدى الحالية المعتمدة على المساق الدراسي ذي الساعات المعتمدة، د) تقديم طرح تجريبي لخطة (الباحث) متعددة المدى بزمنها المرن، والقائمة على مفهوم الموضوع الفكري. أما فرضية هذا البحث فهي أن العصر الحالي بكل معطياته الفكرية/ التقنية، وبما يحمل من تشديد للطلب على التخصصية وبناء المختص الواعي، يطلب خططاً فكرية جديدة لنقل وتداول المعرفة في مدارس تعليم العمارة، وأن الخطة المبنية على المدى الطويل والمساق الدراسي ذا الساعات المعتمدة بتطبيقاته الحالية بعد غير ملبياً لمتطلبات العصر، أما الخطة المقترحة فيمكن تصور أن بناءها قائم على نظام الزمن الحر متعدد المدى، ومفهوم الموضوع الفكري الأكثر ملاءمة لطبيعة ميادين الاختصاص الدقيق. أما إشكالات تلك الفرضية فمتعلقة: أ) بالتكامل، والاستقلال، والمرونة الفكرية/ المعرفية، والزمنية، ب) التوافق مع ظروف المجتمع ومتطلبات العصر، ج) ملاءمة الخطة التدريسية لطبيعة التعليم في ميدان الاختصاص، واحتراف/ ممارسة المهنة. تحصر الورقة الحالية عنايتها في حدود المحيط المهني للخطة التدريسية بقصد: أ) تقديم صياغة لمبررات إعداد هذا العمل بمعرفة مبنية على تصورات الوضع الراهن، ووفق كافة أراء أطراف العملية التعليمية، ب) تشريح نظام الخطة الفعلي وما هو مطبق الآن، للتعرف على إشكالات التعليم التي فرضتها تلك الخطة، على مستوى الأنظمة والمحتوى المعرفي، ج) تقديم مستخلصات مرجعية لتفعيل أساسيات بناء الخطة.

يتضمن هذا البحث جهدين متتابعين: أولهما- استقصائي/ استكشافي: عبر أ) توثيق آراء أطراف الممارسة التعليمية (المعلم والمتعلم) حول الخطة التدريسية في محاولة لرصد مؤشرات ايجابيات وسلبيات ومعوقات التجربة، ب) قراءة مباشرة في الخطة التدريسية بما تتضمن: الأنظمة الزمنية، والمساقات الدراسية، ومحاولة صياغتها بشكل حرفي لفهم تدرجات نقل المعرفة فيها، وثانيهما- تجريبي: لتقديم مقترح لخطة تعليم قوامها التخصصية/ المهنية، وتتضمن: أ) الخطة التدريسة متعددة المدى ذات الزمن المرن، ومفهوم الموضوع الفكري، بديلاً عن الخطة التدريسية طويلة المدى المعتمدة على المساق الدراسي ذي الساعات المعتمدة. أما طرائق هذا البحث فهي: أ) المقابلات الشخصية، لرصد مبررات كتابة هذا العمل، ب) تحليل المضمون، عبر قراءات في أدبيات التعليم عن تطبيقات الأنظمة في مؤسسات التعليم محل الاختبار.

2. إشكالات التعليم في مؤسسات تعليم العمارة

الهدف هنا هو التعرف على إشكالات التعليم في بعض مؤسسات تعليم العمارة في العالم العربي من خلال مناقشة ثلاث مسائل كما يبينها (الشكل 1) هي: أ) الأنظمة، ب) المعلم، ج) المتعلم.

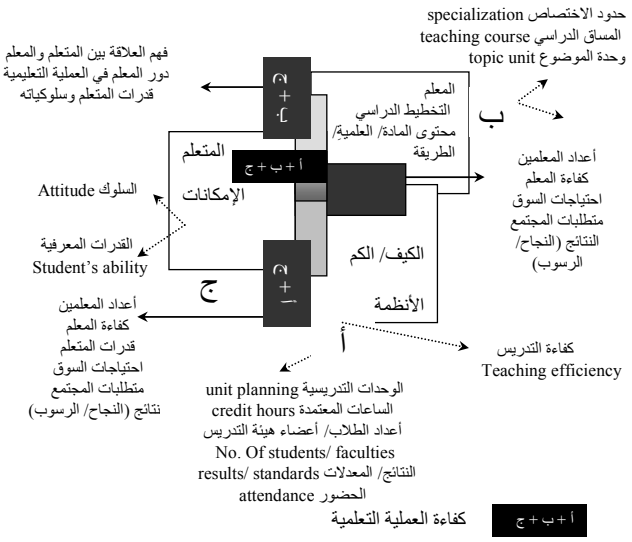

(شكل 1) محاور الارتباط في الخطة التدريسية في منظومة التعليم
[من إعداد الباحث]

2. 1. الأنظمة: الخطة طويلة المدى/ المساقات الدراسية/ الساعات المعتمدة

اتفق الأغلب الأعم من أطراف المشاركة في العملية التعليمية على أفضلية نظام الفصل الدراسي والساعات المعتمدة على النظام السنوي، مع الإشارة إلى بعض التحفظات على التطبيق، منها:

- أنه على الرغم من الانتقال من نظام التعليم المبني على خمس سنوات متصلة، إلى خطة التعليم ذات الفصول الدراسية، إلا أن هذا التقسيم لا يعني شئ على مستوى مرحلية التخرج، فالمتعلم في كلا الحالتين لا يمكنه ممارسة المهنة إلا بعد إتمامه لكامل الفترة، والمعنى أنه إذا تعثر في أي مرحلة (حتى لو تبقى له فصل دراسي) فإنه لا يستطيع ممارسة المهنة مثل الخريج الذي استكمل متطلبات البرنامج، وعلى ضوء متغيرات العصر، ومتطلباته الاحترافية، فإنه يفضل اقتراح خطة تدريسية ذات زمن مرن يمكن للمتعلم من خلالها التأهل مرحلياً في اتجاه ممارسة المهنة.
- تعتمد مسائل الوحدات التخطيطية والمعدل التراكمي على إبانة جهد المتعلم في نهاية برنامجه الدراسي مبنياً على معادلة نسبية بين مجموع درجاته الكلي وإجمالي عدد الساعات المعتمدة، حيث: كل مساق له (5 نقاط)، والنقاط مقدرة وفق التقدير العام (التقدير +A يعادل 5 نقاط، بينما التقدير +B يعادل 4 نقاط وهكذا)، ثم تؤخذ الساعات المعتمدة في الاعتبار، إذ كان مرسم التصميم (12 ساعة أسبوعيا)ً فالساعات المعتمدة (6 ساعات)، بينما فيالمساقات النظرية والتطبيقية لها (3 ساعات معتمدة)، ولحساب المعدل التراكمي لكل المساقات تكون بحاصل ضرب عدد النقاط المتحصل عليها الطالب في عدد الساعات المعتمدة مقسوماً على إجمال عدد الساعات المعتمدة مضروباً في إجمالي عدد النقاط، ومن ثم يكون بسط برنامج مدته (165 ساعة) هو (165× 5= 825)، ويكون المعدل التراكمي للطالب هو مجموع حاصل ضرب عدد النقاط التي حصل عليها المتعلم في عدد الساعات المعتمدة في كل مقرر مقسوماً على (825) [6].
- أما بناء الخطة التدريسية على ضرورة استكمال المتعلم لعدد محدد من الساعات، فهو متفاوت بين المدارس/ الكليات المعمارية (نسبياً)، وعليه بعض التحفظات منها[6،4،7]: أ) حساب المعدل التراكمي للمتعلم لكل المساقات التي درسها المتعلم سواءً في مساقات الاختصاص المباشر، أو المساندة/ الفرعية، تحسب على أساس عدد متقارب نسبياً من الساعات المعتمدة، دونما تفاوت واضح للأهمية النسبية لمقررات الاختصاص. فتجد كل المساقات النظرية لها وحدات زمنية تتراوح بين (ساعتين وثلاث ساعات)، بينما المراسم العملية تتراوح بين (خمس وسبع ساعات) وهي فترات غير معبرة عن الحاصل الفعلي عند التطبيق، حيث لا تستمر المحاضرات النظرية لكل هذه الأزمنة (من الناحية التطبيقية)، في حين تتضاعف ساعات العمل في مراسم التصميم لإنهاء متطلباته. وبالعودة إلى خصائص الخطة التدريسية متوسطة المدى ذات الوحدات التدريسية يمكن ملاحظة السماح بأن يكون هناك مساقاً دراسياً (وحدة تدريسية) مدتها (أسبوع واحد أو أسبوعين أو شهر)، وهو غير مطبق في النظام الحالي.
- ويضاف إلى ذلك أن حاصل حساب الدرجات في المعدل بين المساقات النظرية والتطبيقية هو بنسبة (1: 2 مرة تقريباً)، والمعنى أن التقدير النسبي لأهمية المساق الدراسي وفق ساعاته المعتمدة والمجموع التراكمي في حاجة إلى إعادة نظر، ب) قد يقوم المتعلم بالتسجيل في ذات المساق لمرتين أو أكثر لرسوبه المتكرر فيها، وهنا هو قد اجتاز المقرر بعد (9 ساعات) لا يُعتمد منها غير (3 ساعات) فقط، ولكن حساب المعدل يتم على أنه اجتازه بعد (9ساعات معتمدة)، بالإضافة إلى حساب المعدل وفق مرات اجتياز المتعلم للمساقات، حتى أنه إذا اضطر أحد الطلاب لإعادة مساق كان قد رسب فيه، أو كان قد اجتازه بدرجة مقبول مثلاً للحصول على درجة أعلى، فإن بسط المعادلة يأخذ في اعتباره أنهم مساقين دراسيين، ج) لا تؤخذ فترات التدريب الصيفي ضمن حساب المعدل التراكمي، على الرغم من أنه نشاط تعليمي مهم للاحتراف، بل أنه من الأفضل أن يكون ضمن متطلبات التخرج كمساق رئيس.

ومن ثم تتضافر كل تلك العوامل لتعطي انعكاساً خادعاً عن حقيقة مستوى المتعلم في ميدان اختصاصه الفعلي. تأسيساً على ما تقدم تحتاج مسألة المعدل التراكمي إلى مراجعة ليتعامل مع عنصرين فقط هما: أ) إنهاء الموضوع المختص، والتقدير الذي حصله المتعلم، دون الحاجة إلى عدد الساعات المعتمدة، لأنه في الميدانات العلمية والتطبيقية تأخذ مسألة إنجاز العمل (أهمية نسبية أقل) بقدر أهمية إنجاز العمل بصورة ابتكارية فائقة الجودة (ذات أهمية نسبية عالية)، وهذا لا يمكن حسابه بفترة زمنية، ب) سرعة الإنجاز في العمل الابتكاري، والفرص الزمنية المتساوية، ليست مقياساً حتمياً للحكم على كفاءة المتعلم، فقد يلزم مصمم مبدع وقتاً أكثر من مصمم عادي لإبداع عمله المتميز، ولكن نتيجة لتحديد زمن محدد لتسليم الأعمال فإنه يحصل المصمم المبدع على تقديرات أقل من المصمم المتوسط، وهنا في كثير من الأحيان يصل في نهاية الطريق إلى الدرجات العليا الطلاب غير المتميزين فنياً (ذوي الموهبة) بينما يحصل على الدرجات المتميزة المتعلمين متوسطي الحال، والقادرين على الحفظ، أو استكمال المتطلبات في الوقت المحدد، وهو الأمر الذي يحرم المؤسسة التعليمية من جهود من يمكنهم الدخول في الهيئة التدريسية، بينما يحصل على تلك الفرص بعض أنصاف المواهب. وهناك الكثير من التجارب الذاتية للأغلب الأعم من المدرسين الحاليين في ذكرهم لأمثلة كثيرة من المتميزين في مدرسة العمارة أنهت أمالهم فكرة التطبيق الصارم لخطط التعليم الحالية. كما أن هناك أمثلة كثيرة في مراسم التصميم المقبلين بشدة على هو معروف (باستكمال المساق) incomplete، حتى أنها تكاد تصبح ظاهرة بين الطلاب المتوسطين لإنهاء متطلباتهم بشكل مناسب[7]. هـ) هناك مقاييس فنية ومعنوية ومهنية يجب أخذها في الاعتبار عند إعداد الخطط التدريسية في مؤسسات تعليم العمارة منها الزمن (بالتأكيد)، ولكنه ليس عنصراً أساسياً لبناء الخطة التدريسية، إذن إجرائياً يفضل مراجعة صورة الاستعانة به في التقييم. وبعد؛ يبين (الجدول 1) مستخلصات الآراء حول الخطة عن ايجابيات وسلبيات ومعوقات التطبيق:

أما مبررات الترحيب بإيجابية النظام، فكانت: أ) التعويد على اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية، ب) المرونة في تحديد الزمن الملائم لإنهاء العملية التعليمية عبر رسم استراتيجية ملائمة لكل متعلم وفق قدراته وإمكاناته، ولكن مع الأخذ في الاعتبار أن النظام الحالي لا يزال يحصر فترة التخرج ما بين الخمس سنوات التقليدية، مضافاً إليها نصفها في حالة التعثر (أي خلال سبع سنوت ونصف)، ج) إيجابية توزيع الأحمال التدريسية بين (11- 18 ساعة) أسبوعياً، الأمر الذي يسمح بتوفير ثلاثة أيام في الأسبوع دون حمل دراسي، وهو الأمر الذي يسمح للمتعلم بإنهاء فروضه، مع إجراء البحوث الميدانية، والتردد على المكتبات، وممارسة أنشطة لها علاقة بالعملية التعليمية ولكن بشكل حر، غير مقيد، كما أنه يسمح بشكله الحالي في تحقيق فترات راحة على مدار العام، ممثلة في إجازات ما بين الفصول،

(جدول 1) مستخلص آراء أطراف العملية التعليمية على مستوى النظام [من إعداد الباحث]

إيجابيات النظام	معوقات في التطبيق	سلبيات النظام
تحمل المسؤولية	إدرة الوقت	عدد ساعات البرنامج
القدرة على اتخاذ القرارت	التسجيل	زمن تدريس المساق
استراتيجية تعليم يحددها للطالب	التعارض بين أزمنة المساقات	عدم تكرار المساقات
الأحمال التدريسية	طلبه لأعداد كبيرة من المعلمين	كثرة المتطلبات
ما بينه وبين النظام القديم	الغموض/ الشرح الدائم	إعداد الجدول الدراسي
حرية اختيار المساق بين الأقسام	الدفع باختيار مساقات غير مفيدة	الحمل التدريسي للطالب
حرية اختيار المساق بين البلدان	التوافق مع العالم النامي	الحمل التدريسي للمعلم
الإحساس النفسي	الفصول الصيفية	ملاءمته مع زيادة عدد الطلاب
	عدم معرفة معلم المساق ميكراً	معوقات نفسية
	قلة فترات الحذف والتسجيل	
	زيادة عدد المساقات الاختيارية	
	ثبات معلم المساق	

وإجازة آخر العام (ومدتها لا يقل عن ثلاثة أشهر للمتعلم)، وإجازات المواسم الرسمية (لا تقل عن شهر)، د) لا يتسبب في مشاكل من نوعية ما هو قائم في النظام السنوي، حيث في حالة الرسوب يكون إجباري (في النظام القديم) إعادة العام، حتى في المساقات التي اجتازها المتعلم بنجاح إذا كانت أكثر من ثلاثة، هـ) إمكانية اختيار مساقات من الأقسام الأخرى، وفي أزمنة متعددة، ومعلمين آخرين، و) ارتفاع إمكانية السماح بحضور مساقات صيفية من مدارس في بلدان أخرى، وحسب رغبة المتعلم وإمكانياته. ز) الإحساس النفسي لدى المتعلم بأنه انتقل من مرحلة تعليمية صارمة (المدرسة الأولية)، إلى مرحلة تعليمية شبه حرة.

المشكلة ليست في النظام، ولكن في معوقات التطبيق؛ وعند تلافيها قد تتحول إلى إيجابيات مثل: أ) إدارة الوقت، فالنظام بشكله الحالي يهدر من قيمة الوقت، ولا يستفيد بفكرة الساعات المعتمدة، حيث يقسم العام الدراسي إلى فصلين دراسيين مدة كل منها (17 أسبوع)، مع فصل دراسي صيفي مدته (7.5 أسابيع) لا تتوافر فيه كل المساقات، وله اشتراط عدم تسجيل إلا مساق دراسي واحد ولا يوجد به مراسم تصميم. مدة العمل الفعلي بعد حذف أسابيع الاختبارات (أسبوع واحد تحكيم الشروعات+ أسبوعان اختبارات نهائية)، ثم حذف (نصف أسبوع تسجيل+ نصف أسبوع اختبارات فصلية) أي (أسبوع) كامل (على أقل تقدير)، يصبح الوقت الفعلي للدراسة في كلا الفصلين (26 أسبوع، 13 لكل فصل)، وعند العلم بأن عدد أسابيع العام كله هي (52 أسبوع)، يمكن معرفة أن التعليم الفعلي تكون نسبته (50%)، وإذا أضيف له الفصل الصيفي (على الرغم مما فيه من استهلاك للوقت)، وعدم استيفاءه كامل اشتراطات الفصل الدراسي، يمكن التجاوز بالقول أن نسبة الزمن المحقق للتدريس الفعلي هو (60%) من العام، في حين أن النظام السنوي يمكنه تحقيق نسب أعلى قد تصل إلى (75%) من العام. أما هذا المؤشر إذا ما أمكن معالجته بشكل صحيح فقد يحقق توفيراً للوقت قد يصل إلى حوالي (25%) من الوقت المهدر. ب) تعدد فترات التسجيل، والاختبارات الفصلية ونصف الفصلية، مع ما يوجده النظام الحالي اليدوي يؤدي إلى إهدار الكثير من الوقت، وقد يتيح تحويل التسجيل إلى النظام الالكتروني بالاستعانة بالشبكة العنكبوتية internet مع قيام المتعلم بالتسجيل لنفسه فور الانتهاء من النتائج بعض التوفير للوقت للعملية التعليمية، ج) كثرة التعارضات بين أزمنة المساقات، مع تعدد المتطلبات prerequisite للمساق الواحد، تؤدي إلى الحرمان من التسجيل في بعض المساقات، ويمكن خفض ذلك كله من خلال ترشيد الاستعانة بالمتطلب كحد مانع لتسجيل المساقات ذات الارتباط، أو تكرار المساقات في الفصول الدراسية، أو زيادة الفصول الدراسية على مدار العام الواحد. د) احتياج النظام (مع الشكل التقليدي للمساقات) لعدد أكبر من المدرسين، لتوفير إمكانية تكرار تدريس المساقات ذات المتطلبات الأساسية طول العام (الفصلين الدراسيين، وفصل الصيف)، هـ) غموض النظام على الملتحقين الجدد، وهو الأمر الذي يمكن حله من خلال حث الطلاب على النضج، و) الالتزام في بعض الأحيان بتسجيل مساقات من أقسام أخرى قد لا تتلاءم متطلباتها مع ميدان الاختصاص، وقد تزيد في أوقاتها الزمنية عن مساقات قسمه، وذلك لإنهاء عدد الساعات اللازم له، وعدم قدرته على تسجيلها من قسمه، وقد يتسبب ذلك في تأخر تخرجه. ز) عدم السماح بتسجيل أكثر من مساق واحد في الفصل الصيفي مع التدريب، ح) عدم توافق النظام مع المجتمعات النامية التي لديها أنظمة تقليدية متعارضة مع توجهاته على مستوى البرامج والخطط الدراسية في التعليم الأولي، وعلى مستوى التربية والفهم، ونمط الحياة عامة. ط) عدم معرفة المتعلم في كثير من الأحيان لأسماء معلم المساق إلا في أوقات متأخرة، ي) قصر فترة حذف المساق على أسبوعين فقط من بداية العام، وهي فترة لا تكاد تسمح للمتعلم بالتعرف بشكل كافٍ على محتويات المساق. ك) عدم التنوع في تدريس المساق من أكثر من معلم واحد، ولعلها مشكلة يمكن حلها بزيادة عدد المعلمين للمساق الواحد، وتكراره في فصول دراسية مختلفة طول العام. ل) ارتفاع عدد المساقات الاختيارية في كل قسم، مع ثبات المساقات المسجلة في الجداول، وتجاهل مساقات أخرى لسنوات، لعدم وجود مدرسين.

بينما كانت مبررات عدم الترحيب بالنظام، كامنة في: أ) إجمالي عدد ساعات البرنامج هي حاصل كافة المساقات غير المختصة، والمكملة، والاختيارية، وليس معارف الاختصاص فقط، وهو ما يطيل الزمن اللازم للدراسة مع عدم الخوض مباشرة في الاختصاص: حيث يفقد الطالب أكثر من (60%) تقريباً من العام الأول في اختصاصات ليس لها علاقة باختصاصه. بالإضافة إلى ما يفقده عند اضطراره لانتقاء المساقات الاختيارية بقصد استكمال الزمن اللازم لإنهاء البرنامج وليس لتحقيق الفائدة المنشودة، مع ما ينهيه في فترات الصيف الْمُرَشَّدة (زمنياً وضمنياً)، حيث تكون المادة العلمية مدمجة في نصف الزمن المحدد لها، مع حساب ذات الساعات المعتمدة كاملة، ب) زمن الدرس الثابت (ثلاث ساعات متصلة، أو ساعتان/ ساعة)، غير متوافق مع متطلبات النوعية لأغلب المساقات في ميدان الاختصاص، مع ملاحظة أن كل أطراف العملية التعليمية غير مطبقة لهذا النظام، ولكنها تتكيف معه عبر تقليص فترات الدرس الأسبوعية من (ثلاث ساعات إلى ساعتين ونصف)، أو دمج الفترة الزمنية بدلاً من مرتين في الأسبوع لتصبح مرة واحدة، ج) عدم التوافق بين نظام الساعات المعتمدة والفصل الدراسي، حيث لا يتكرر المساق الواحد في العام الواحد إلا مرة واحدة، وفي حال الرسوب يتحتم الانتظار لمدة عام كامل لإنهاءه، أضف على ذلك، د) الارتباط المتزامن بين ضرورة إنهاء مساق للانتقال إلى مساقات أخرى باعتباره متطلب له prerequisite، الأمر الذي يعرقل المسيرة إذا ما تكرر الرسوب في مساقين لفترتين أو أكثر، حتى أن سنوات الدراسة غالباً ما تتعدى الخمس سنوات، وهي فترات الدراسة في مؤسسات تعليم العمارة، هـ) نتيجة لكثرة التعارضات، وزيادة عدد المتعلمين في البرنامج الواحد، يصبح من الصعوبة بمكان إعداد الجداول الدراسية بما يتناسب وطبيعة الاختصاص وقدرات المعلم والمتعلم معاً، فعلى سبيل المثال في هناك مساقات تطبيقية، تستمر فتراتها من (الثامنة صباحاً وحتى الثالثة والرابعة مساً)، مع المطالبة بحضور مساق آخر بعد ذلك، وتلك بالقطع تحدث مشكلة تحصيل، إذ يتسبب هذا النظام في استمرارية الدوام أحياناً من (الثامنة صباحاً وحتى الثامنة مساءً)، ويتضمنها في بعض الأحيان أوقات فراغ، لا تسمح بممارسة نشاط آخر، فيما يمكن أن يطلق عليه، التسبب في زيادة الوقت الضائع، ز) ويتشابه معها الحمل التدريسي للمعلم، حيث يجد أنه مطالب بأداء محاضرات عملية (سبع ساعات)، تليها محاضرات نظرية (ثلاث ساعات)، أو أن يحاضر من الثامنة صباحاً (ساعة واحدة)، ثم في (الرابعة مساءً) محاضرة (ثلاث ساعات)، أو أن يقوم بالدرس (أربع ساعات متواصلة) في محاضرتين متصلتين لا يفصل بينهما زمن للاستراحة، وهو الأمر الذي ويُضعف من الكفاءة التدريسية، ح) بعض المعوقات النفسية الناشئة من عدم تكوين مجموعات متناسقة من المتعلمين معاً، في فصول دراسية متلاحقة، نتيجة لتأخرهم عن استكمال مساق أو أكثر في مجتمع تعليم طالب لتعويد المختصين على العمل الجماعي team work. و) الانشغال الكامل لعضو هيئة التدريس لإنهاء متطلبات التدريس بجانب متطلبات وظيفته (حضور اللجان، والساعات المكتبية)، وهو الأمر الذي لا يسمح له بممارسة أنشطة بحثية: حضور المؤتمرات والندوات وورش العمل، وممارسة المهنة (الاحتراف) وهي مسألة بالغة الأهمية للرفع من كفاءة عضو هيئة التدريس.

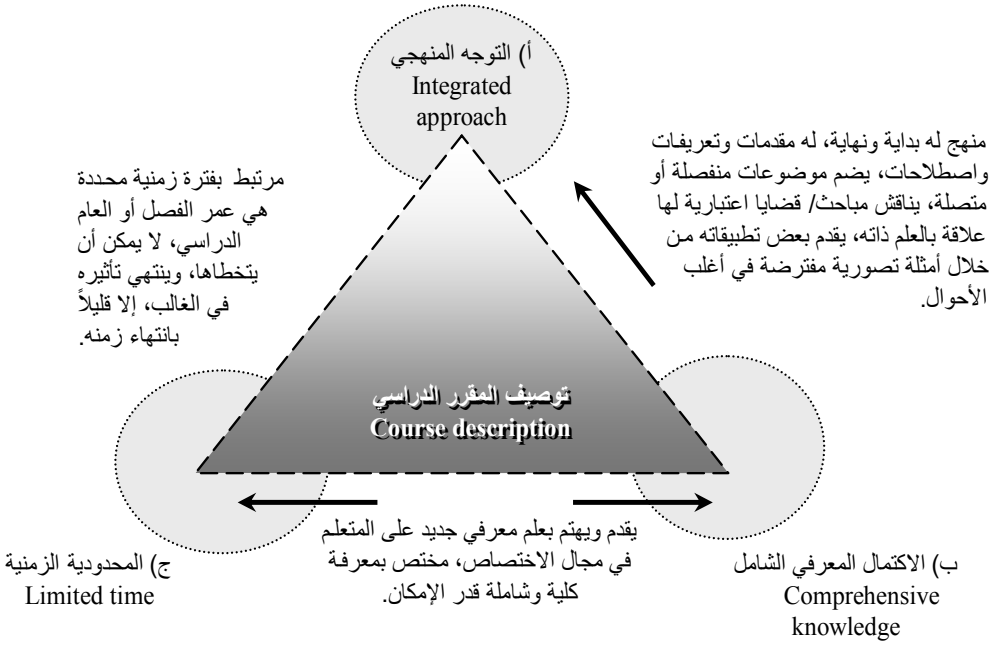

(شكل 2) ثلاثة أركان تحكم توصيف المساق الدراسي [من إعداد الباحث]

2. 2. المعلم: المساق الدراسي/ المحتوى

يحمل توصيف أي مساق course description/syllabus - رؤى قد تبدو متكاملة حول علم معرفي محدد، بكل ما تحمله تفصيلات هذا العلم، من خبرات نظرية وعلمية، وبما يوفر له المنفعة العلمية والمهارية والمهنية، في زمن محدد، وفي أغلب الأحيان يكون له اسم عام، كما أنه في بعض الأحيان تكون هناك عدة مساقات لها نفس الاسم ولكن تأخذ مسميات متتابعة كأن تكون مساق رقم (1)، ومساق رقم (2)، لتكون حصة تعريفية متكاملة عن علم معرفي متكامل، وهو أمر وارد ومقبول منهجياً وفنياً (تقنياً). إذن فكل مساق وتبعاته- كما هو متداول شيوعاً- يتناول كل ما يخص هذا العلم من بدايته وحتى نهايته في توجه منهجي متكامل، وشامل للمعرفة، يبدأ وينتهي في فترة زمنية محددة كما في البرنامج العام، بمعنى أن كل مساق تكون له مقدماته وتعريفاته، ثم يأتي عصب المساق ليتكون من مجموعة من الموضوعات الرئيسة والفرعية لتشرح تفصيلات ما يخص هذا العلم، ثم تأتي مرحلة التطبيقات، كما يبين (الشكل 2). [4،8]

أما أهم مبررات نقد عمومية المساق بشكله الحالي فهي كالآتي:

أولاً- فيما يخص مسائل التوجه المنهجي المتكامل، والاكتمال المعرفي الشامل، وحدودية الزمن فالمنهج المتكامل يجب أن تكون رؤيته في إطار البرنامج العام بكامله وليس في مساق واحد، كما أنه لا ضرورة لشمول الطرح، والعصر الحالي توجهه نحو بعث فكرة تعميق المعرفة ذات الاختصاص الدقيق، إذ أنه في كثير من الأحيان لكثرة الموضوعات، وتفرقها، واتصالها الوثيق بموضوعات فرعية يلجأ المعلم إلى تفتيت المادة العلمية، وهو ما يؤدي إلى تعليم قشور المادة بحجة أنه يقدم فقط أساسيات، وعلى المتعلم جمع الباقي منها، وقد يغفل في تفتيته ذلك مسائل أكثر موضوعية، بينما هو يركز على مسائل فرعية. أما عن مسألة الاكتمال المعرفي الشامل، التي يجب أن يجمعها المساق الواحد، فإنها تؤدي في الغالب إلى تكرار المعارف والمعلومات والتطبيقات في أكثر من مساق، فمن الطبيعي وميدان الاختصاص واحد أن تتجه كل معارفه وعلومه نحو منحى واحد مع اختلاف موضوعات الاختصاص وتفصيلات العلم المعرفي، ومن هنا وبمراجعة المساقات ذات الصلة في أي برنامج تدريسي ترى تكراراً حاداً، عادة ما يلاحظه المتعلم، الذي غالباً ما يشير أثناء الدرس بأنه تلقى مثل تلك المعلومة، أكثر من مرة، في أكثر من مساق، بذات الطريقة، أو بطريقة أخرى مغايرة، أما اختلاف أو تشابه الطريقة فغير مهم، بينما تكرار المعلومة (كما هي) فعليه بعض التحفظ. وهنا يجدر إفراغ المساق من كل التفصيلات المشتركة بين المساقات، ونقلها لتكون موضوع معرفة تمهيدي، أو حتى كمقدمات في موضوعات فرعية، وهي التي تشكل البناء المعرفي للمتعلم، تلك هي المقدمات المهمة في ذاتها، ولا يهم في أي مساق تأتي، ولتكن في مواضع بعيدة (نسبياً) عن الموضوعات الرئيسة التي تشكل البناء الفكري. كما إنه لا يمكن في فترة زمنية محددة جمع كل ما يلزم لتغطية جانب معرفي متكامل في أي علم من العلوم، ومن ثم فإن إعداد المساق بشكله ومحتواه الحالي تعتمد على تجميع قدر من المعلومات قد تتلاءم مع متطلبات هذا المحتوى ليصبح متكاملاً موضوعياً، من عدة مراجع، وتنسق حتى تتناسب مع الزمن المخصص لها، وقد تنتهي الفترة الزمنية قبل إنهاء محتويات المساق، ويضطر المعلم إلى الحذف، أو إلى إرسال رسالة إلى المتعلم ليكمل ما تبقى من موضوعات، وهو أمر كما يبدو أصبح نظامياً ومدرسياً، ولم يتحول أبداً ليكون منهجاً تعليمياً معرفياً متقدم. كما أنه يظل المعلم يكرر ما يحمله المساق لعدة سنوات، أحياناً يضيف وأحياناً أخرى يحذف، ولكن يظل المتن المعرفي ثابت مهما تغيرت الدنيا وظروف العصر، على الرغم من أن المعارف تتحدث دوماً على مستوى العالم كله. أما التجديد فيحدث في الغالب إذا ما تسلم معلم آخر هذا المساق وكانت لديه الرغبة في التجديد، وإن لم تكن لديه تلك الرغبة فهو يضع رؤيته التعليمية فقط، ويتسلم المادة العلمية من المعلم الذي سبقه.

أما من أهم نقاط العلاقة بين المعلم والنظام وطرائق التدريس فكامنة في التعامل مع المعلم باعتباره مدرس الفصل القادر على أن يتناول أي حمل تدريسي بكفاءة واقتدار، وبعيداً عن التعرض لكفاءة المعلمين، فإنه لا يمكن منطقياً أن يكون المعلم مختصاً بقدر كافٍ في كافة ميادين الاختصاص. والتجربة المهنية تشير إلى أنه بتعدد الميادين ترى متعلمين لديهم تلك الاختصاصات، حتى أن الإدارات التعليمية في كل مدرسة معمارية ترسل البعثات لمن هم ما زالوا خارج الهيئة التدريسية وفق الاختصاصات التي بها نقص في كل قسم، أو الاختصاصات الجديدة، وليس وفق آهواء المبتعث أو رغباته، ولكن عند العودة يحوله النظام إلى مدرس الفصل الذي يطلب منه تدريس أي مساق، ويقال له في الغالب حضر المحتوى من مرجعين أو ثلاثة وكفى؛ مسألة التدريس بالفعل مُعضلة، ومرة أخرى بالتجربة العملية- إن جاز ذلك في بعض المدارس- إلا أنه لا يجوز في ميدان الاختصاص الذي يتضمن معارف شديدة الدقة، ومهارات خاصة يجب أن تتوافر لدى كل عضو هية التدريس، كذلك تمتد تلك المسألة لتشير إلى كيفية بحث الاستفادة من الكفاءات التدريسية لمن هم خارج الهيئة التدريسية (المعيدين/ المحاضرين) ذوي الخبرة التعليمية.

ما سبق، قد يؤدي بالمعلم إلى تقديم معلومات أحياناً قد يبدو أنها تحصيل حاصل، أوأنها تأتي لملء فراغاً منهجياً، أو فراغاً زمنياً، أو أنه يمكن للمتعلم أن يحصلها من عدة مواضع دون حاجة إلى الرجوع للمعلم فيها، فما الفائدة من كل المعلومات النظرية المنقولة نقلاً من المراجع، مثل: التعريفات النظرية، والقوانين الكونية، والمعادلات الرياضية، وأسس ونظم العمليات، والنظريات المثبتة علمياً، والمصطلحات الراسخة في الأذهان، إذا لم يكن لها صلة مباشرة بالموضوع المتعلق بها؟ والمعنى أن كل ما سبق من المحتم أن تختلف تأثيراته وفق أرضية المعرفة التي يبين فيها، فمراسم التصميم تختلف عن العمل التجريبي في المعمل، وكلاهما يختلف عن مناهج البحث العلمي، أو متطلبات العمل التطبيقي في تنفيذ المشروعات أو في تقييمها. وهنا يمكن إعطاء مثال عن مساقات مثل: الرياضيات والفيزياء والإحصاء التي تدرس في مؤسسات تعليم العمارة بذات الطريقة التي تدرس بها في الهندسة المدنية والطبية والاتصالات والطيران، أما المعني والمفيد هنا فهو المعرفة التي يجب أن يحصلها المتعلمين، مع تحقيق الهدف التعليمي منها، بمعنى أنه لا تدرس مثل تلك المساقات إلا في محيطها المعرفي الخاص وليس العام.

أي معلومة لا تؤتي فائدتها على سبيل العلم، ولكن الفائدة تأتي من الاهتمام بجودة القراءة التحليلية وغير المباشرة للمعلومة بما له علاقة بالأرضية التي سوف تلقى فيها، بمعنى ربط المعلومة بالموضع والتأثير، والقانون بالعملية، وبيان تأثير النظرية واختلافات تأثيراتها عن نظريات أخرى بموضع وزمن وموضوع التأثير. مسألة النقل بالتواتر، وحفظ المعلومة لكونها معلومة، باتت في غير محلها في الزمن المعاصر، فدرج المعلومات المُبْهِج آنفاً، الآن تقلص دوره، بفهم عمليات المخ الحديثة والتي لا تحصر دوره فقط باعتباره أداة حفظ، ولكنه تعدى ذلك ليكون وسيلة معرفة وتفكير، بالإضافة إلى وجود أدراج معلومات في الحاسبات الرقمية، والتي قد تتيح استخراج المعلومات بمجرد الضغط على أزرار تلك الآلات. يجب إفساح الميدان للعقل ليعمل في التحليل بديلاً عن استبقاء المعلومات في الذاكرة. فعلى سبيل المثال ليس المهم في مساق تاريخ العمارة بيان الأزمنة والأمكنة الخاصة بحدث محدد، أو بيان عمارتها في تلك الأزمنة شكلاً، إنما الأهم ربط تلك الأحداث وفق رؤى تحليلية متعددة تبين مضمون الشكل على ما هو عليه، وارتباط تغير المضمون والمحتوى بالأحداث الجارية، والمسألتين مختلفتين؛ أما البث المباشر مهما بلغت دقته فإنه لا يعني الكثير للمتعلم عن البث التجريبي التحليلي. مرة أخرى معرفة الشكل زمن البناء لا يعني شيئاً بمقدار التعرف على أسباب تغير الشكل نتيجة لتغير الأحداث، وهو موضوع يحتاج إلى شرح دقيق لتوصيل الرسالة التعليمية. ولعل مساق مثل تاريخ الفكر الإنساني المستحدث يكون أكثر دقة من مساق تاريخ العمارة المعتمد على عرض تسلسل تاريخي للأعمال المعمارية، وإن كان لا غنى عن الثاني، ولكنه من الأفضل أن يقدم كلاهما ولكن ضمن أرضية معرفية شديدة الخصوصية، والضرورة المهنية.

ثانياً- فيما يخص مراسم التصميم وهي حجر الركن في في مؤسسات تعليم العمارة، إذ أن ثبات الحال في الكليات العلمية/ الفنية يمثل إعاقة لكل ميدان الاختصاص، فكرة المساق الدراسي لا تلبي متطلبات مثل هذه المدارس، التي اعتمادها الأساس- أو ركيزة التعليم- يكون في المساقات التطبيقية ومراسم التصميم العملي، وكل المساقات الأخرى تساندها، فيدرس المتعلم في كافة سنوات التخصص ثمانية مراسم، بواقع مرسم لكل فصل دراسي، وتكاد تصل نسبة الساعات في مراسم التصميم إلى نصف الزمن تقريباً (50%) من إجمالي عدد ساعات البرنامج بكامله، وفيما يلي بيان بتفصيلات أحداث المرسم ومعوقاته:

- يجهز أستاذ المرسم مشروع الفصل الدراسي وفق وصف المساق، على أن يكون ملبياً لمتطلبات ذلك المساق، وتتابع مجريات عمل المشروع وفق منظومة مراحل وخطوات تكاد تكون متشابهة في الأغلب الأعم من المراسم، فتبدأ بعمل زيارة للموقع، ثم تجميع المعلومات حول المشروع موضوع الدراسة، فتحليل الموقع، وإعداد الفكرة والمفهوم، ثم وضع المخطط العام، فالمخطط التفصيلي، ثم واجهات وقطاعات ومناظير، ويحاول كل معلم تنفيذ المنظومة عند إعداد المشروع، ووفق كل مرحلة. أدى هذا الشكل وفق تجربة (الباحث) وآراء أطراف عملية التعليم (المعلم والمتعلم) إلى انخفاض الفترة الزمنية المحددة لممارسة تمرين التصميم، حيث تأخذ فترة الاختيار، والتعرف عليه، وتحليله ما لا يقل عن (ستة أسابيع) في حال إذا ما كان مستوى الطلاب مرتفع، وتشير بعض المراسم إلى أن ناتج المرسم كان محصوراً في عملية جمع المعلومات تحليلها، ولم يقم الطلاب بأي ممارسة تصميم فعلي. وهذا من أبرز ملامح المساقات التدريسية الحالية، التي تجعل من تعليم المنظومة وتحليل المواقع ضمن مرسم التصميم.
- تكاد تكون الفترة الزمنية (17 أسبوع) المحددة للفصل الدراسي بالكاد كافية لإخراج مشروع تصميم متكامل، إذ يفقد المتعلم فيها ما يتعدى (ثمانية أسابيع) إجرائية، منها: (أسبوع) للتسجيل، (أسبوع) الحذف/ التعديل، (أسبوع) الزيارة الميدانية، (ثلاثة أسابيع) جمع/ تحليل المعلومات، (أسبوع) تحضير واختبار نصف الفصل الدراسي، (أسبوع) تجهيز ما قبل التسليم النهائي، يُصبح المتبقي للتصميم (تسعة أسابيع)، لا تسمح إلا بمشروع تصميم واحد. وهنا يعاني المتعلم من المتطلبات التمهيدية التي ليس لها علاقة بالتصميم كعملية، وحيث يمكن للطالب تعلمها في مساقات أخرى إن وجدت، ويتطلب ذلك مراجعة متطلبات مساقات التصميم، وطرائق العمل، وتمديد الساعات المعتمدة، مع زيادة المساقات التي تسمح بتعريف المتعلم بطرائق جمع المعلومات وتحليلها بعيداً عن مرسم التصميم المعماري. ففي بعض مؤسسات تعليم العمارة في العالم العربي يستمر العمل طوال العام في مشروع واحد كبير، مع مشروعات صغيرة، وتمارين فرعية نظرية sketch design، ويصمم مساق المرسم بشكل يتيح العمل الفعلي في التصميم لفترات طويلة.
- أحياناً، يقوم المسؤول عن المرسم بالاستعانة بمختصين لشرح بعض المعارف التي تقع خارج نطاق اختصاصه. أما هذا الشكل من أشكال التعاون بين المدرسين في القسم الواحد، بالإضافة إلى الاستعانة بأعضاء من أقسام أخرى يجعل المتعلم على دراية بمدارس متعددة عند التعامل مع عمليات البناء الخاصة بميدان الاختصاص، ولكنه أمر ما زال واقعاً ضمن العلاقات الشخصية، ومدى تفاهم الأساتذة وارتباطهم بالأعضاء الآخرين، وهو أمر معقد، غير أن تكون المسألة ضمن الخطة التدريسية.
- على ضوء تدرج المشروعات من صغيرة إلى متوسط إلى كبيرة، فإن المعلومات المعرفية تتدرج أيضاً وفق ما درسه المتعلم من مواد نظرية أو تطبيقية، وعليه لا يحق لمتعلم اجتياز مرحلة من التعليم دون أن يكون قد أكمل كل المساقات، فقد تحدث بعض المعوقات تجعله يلتحق بمرسم تصميم متقدم، ويكون قد أخفق في مساق النظري أو لم يلتحق به، وهنا قد يفقد درجات المرسم كاملة، أو يحصل على درجات ضعيفة نتيجة فقدان تحصيل الفائدة الكاملة، فيما لو كانت قد اكتملت المساقات قبل الالتحاق بالمرسم.
- هناك عدة خطوات تسبق حصول المتعلم على درجة مادة التصميم، منها: أ) دعوة محكمين من كافة الاختصاصات (قدرالإمكان) لتشكيل أعضاء لجنة الحكم مرتين، أو أكثر للمشاركة في بيان الملاحظات وإعطاء الدرجة، ونتيجة لعدم وضع الأنظمة أزمنة التقييم ضمن الحمل التدريسي للمعلم، فإنه في كثير من الآحيان لا يحضر الأعضاء لانشغالهم في حملهم التدريسي المتعارض مع أوقات التحكيم (غيرالرسمية)، وهنا يفقد المتعلم ميزة تطوير مشروعه قبل دخول الاختبارات الفصلية أو النهائية، ب) لا توجد اشتراطات خاصة بالتحكيم، إلا النزاهة والموضوعية والعلمية البحتة لتكون هي الحاكم لتوجيه المناقشات، ولكن نظراً لعدم متابعة المشروع من الأعضاء على مدار الفصل الدراسي لأكثر من مرة، قد يتعرض المتعلم لردات فعل سلبية ناتجة عن: عدم توصيل رسالته إلى لجنة الحكم بوضوح في وقت وجيز جداً (من 5- 10 دقائق)، مع الاستمرار في المقاطعة والتداخل، وتلك لا يحدها إلا المتابعة لفكر المتعلم لأكثر من مرة في ظروف سلمية، وهذا ما لا يتيحه (بالتجربة) النظام الحالي.

2. 3. المتعلم: السلوك والقدرات المعرفية

دعت ظروف العالم النامي إلى تعويد المتعلمين على ثقافة التلقي، وتلك بانت في عدة ملاحظات:

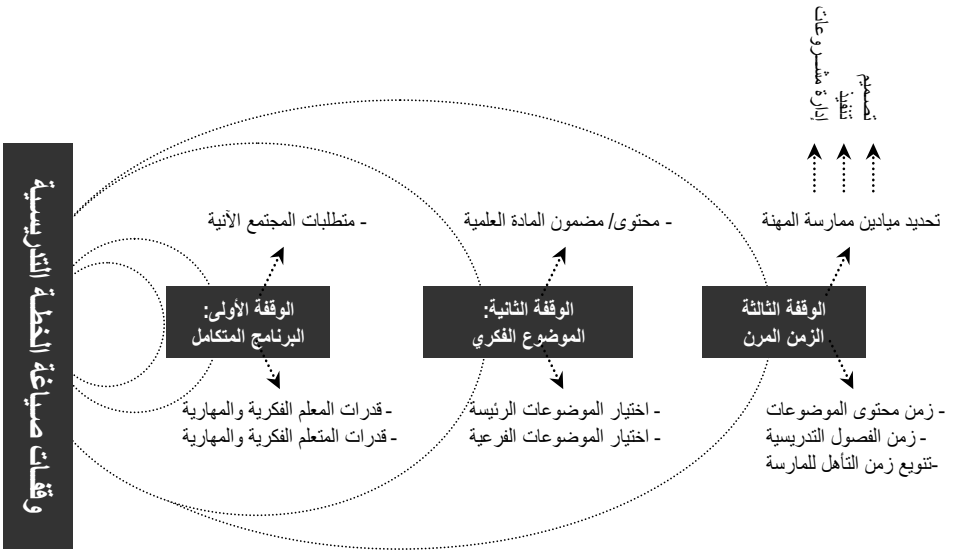

(شكل 3) ثلاثة وقفات تمهد لتقديم صياغة جديدة للخطة التدريسية في مؤسسات تعليم العمارة [من إعداد المؤلف]

- الاعتماد على المراجع المحددة references باعتبارها المرجعيات الأدبية لتدريس مساق علمي محدد غير مقنعة في التعليم الجامعي عامة، وفي مدرسة الاختصاص تحديداً: فالعالم العربي النامي له خصوصيته الشديدة اجتماعياً واقتصادياً ومعرفياً، والمتعلم لا يستفيد معرفياً بالتجارب النظرية للآخرين دونما أن تكون عاكسة لظروف مجتمعه وبيئته الشخصية. كما أن التدريس في ميدان الاختصاص لا يعتمد على الكتاب المدرسي مثل المدارس الأولية، على المعلم التعريف بطرائق جلب المعلومة والاستفادة بعموم الأدبيات، وعلى المتعلم البحث فيها، عن كل ما هو جديد في هذا الميدان. كما أن تلخيص مرجع واحد أو أكثر وتدريس المتعلم منها، مهمة تقليدية وغير كافية، وتجعل من المعلم العربي تابع وغير قادرعلى صياغة متن تدريسي قام هو بتطويره، عبر قراءاته وجهوده الشخصية. والآن أكثر من ذي قبل يمكن الحصول على مصادر معرفية من خلال البحوث التطبيقية والتجريبية، والمقالات العلمية والفنية، على شبكة المعلوماتية تفوق بكثير في أفضليتها الاعتماد على مرجع أو أكثر يقدم نظرية أو مدرسة تعليمية انتهت فترة صلاحيتها، على المعلم أن يقدم القائمة كاملة وعلى المتعلم التذوق والاختيار.
- تحميل المعلم نيابة عن المتعلم كل مهام شؤونه غير مقبول مهنياً أو تربوياً: بدءاً من جمع المادة العلمية، وتنسيقها، وإعداد المذكرات، وجمع المراجع، وإعداد شرائح على الحاسبات الرقمية، ورسم جداول زمنية للتحصيل والاستذكار، والحضور لتجهيز قاعات الدرس، وانتظار الطلاب حتى يحين موعد حضورهم، ثم البدء في التلقين، وتوجيه نظرهم لأخذ ملاحظاتهم من السبورة أو المطبوعات، ولفت نظرهم إلى ضرورة إحضار أقلام وأوراق معهم، وإعادة الدرس إذا تغيب الطلاب، وحمل عبء أن المتعلم لم يفهم الدرس (بعد تبين أن طريقة الشرح صحيحة) ولكنه لا يفهم لأنه لم يقم بالتعرف على الدرس قبل حضور.
- قيام المعلم بتعديل وتطوير، وتحوير، وإضافة وحذف، وتسطيح المادة العلمية وتفريغها من مضمونها وديناميتها وصلابتها، وذلك في محاولة لتسهيل الأمر على المتعلم، ووفق درجة استيعابه، أو تقبله لمكونات المساق، وتحول المعلم إلى (حرفي) يقوم بتهئية المساق بما يتلاءم مع خلفية المتعلم المعرفية وقدراته الذهنية. ثم تأتي المفاجأة بعد كل ذلك، حيث عليه أن يبتكر طريقة تقييم تتلاءم مع هذا التسطيح العلمي المفروض عليه، وبحيث تكون نسبة النجاح محققة لتوجهات الإدارات المختصة، وكأنه هناك علاقة ارتباط بين كفاءة المعلم والقسم والكلية والجامعة ومتوسط معدلات الخريجين.
- التقيد بفترات تدريس محددة في مرسم التصميم، المستمرة من (الساعة الثامنة صباحاً وحتى الثالثة عصراً)، مع تسجيل الحضور والغياب كل ساعة: تقابل بكثير من التحايلات من كل أطراف العملية التعليمية، والتجربة أثبتت أن مرسم التصميم هو مرسم حر، يجب أن يعمل طوال اليوم (24 ساعة متصلة)، إذ أن كل المراسم ووفقاً لمرحلية تقدم المشروع، تجد أن المتعلم يطلب الأذن بالتواجد بعد انتهاء ساعات الدوام للعمل في مشروعه، (وهذا حادث في مؤسسات تعليم العمارة في كل العالم العربي)، وتجد أن الكثير منهم قد يتواجد بعد ساعات الدوام الرسمية، بينما بالقطع يرفض آخرون التواجد.
- وصاية مدرس التعليم العالي على المتعلم: بل وعليه أن يتابع حضوره الدرس- زمنياً قبل فكرياً، مع استمرار دوام مسألة تسجيل الحضور والغياب كل ساعة، وأن يكون للطالب حق الغياب نسبة محددة كل فصل دراسي، ثم تفصيل لوائح عليه أن يتخطاها بنجاح كل عام لحصوله على ما يعتقد أنه نصيبه الطبيعي من حقه المشروع في نسبة الغياب، وأن تكون هناك إمكانات نظامية تتخطى كل ذلك لمحو أي أذى قد يسببه المعلم للمتعلم عند حرمانه من الاختبار نتيجة لتعدي فترة غيابه المسموح به.
- الاختبارات الفردية، واللجان السرية عبر (كنترول) تفريغ النتائج: والمعنى أن تكون هناك فترات اختبار زمنية/ وقتية (أعمال سنة) وأخرى (في آخر العام) في مواعيد محددة، بأرقام سرية، وتشديد المراقبة على المتعلم حتى لا يبتكر أفكاراً جديدة للغش. ولعل البعض يعلم أنه إن جازت تلك الاختبارات في بعض الكليات النظرية (وإن كنت أشك في مدى صلاحيتها حتى هناك) فإنه يفضل مراجعتها في الكليات العملية (وركيزتها الأعمال التطبيقية- والتجريبية). الكل يعلم أن تلك الاختبارات عليها كم تحايلات ومهاترات تتجاوز فترات الدرس ذاته، فالمتعلم لا يرغب في الاختبار هذا الأسبوع لانشغاله في فصول دراسية أخرى، والمعلم يُصر على الموعد لأنه يتبع اللوائح والأنظمة، ويتغيب المتعلم ولا يجتاز الاختبار ويرسب، ويبحث كافة المعلمين والإداريين والعاملين والأهل والأقارب والأصحاب (والوسطاء لا يمتنعون هنا) في طريقة لتعديل النتيجة، وتنتهي بإعادة الاختبار، أو إعطاء تمرين بسيط، وتدور الدائرة.

خلاصة جامعة ترى مستخلصات المسائل الفائتة أن محاولة تقديم صياغة جديدة للخطة التدريسية قد يكون أكثر فاعلية وفائدة لمثلث عملية التعليم: النظام والمعلم والمتعلم، بل وتتأثر كامل المنظومة، وهنا يخلص العرض الفائت (الشكل 3) إلى عدة وقفات:

3. متطلبات ما قبل الخطة التدريسية: الرؤية الاستراتيجية

لا يخفى أن الخطة التدريسية تصمم بشكل عام بحيث: أ) تستوعب متطلبات المجتمع وفق الظروف الآنية والمتغيرة، ب) تحقق الخصوصية المعرفية وفق قدرات المعلم والمتعلم، ونظراً لمحدودية الطرح، هنا تجربة لصياغة الخطة التدريسية في واحد من أقسام مؤسسات تعليم العمارة، وهو عمارة البيئة [1،5]:

3. 1. متطلبات المجتمع الآنية

أما الفروق الجوهرية بين ما يتعلمه المتعلم في قسم عمارة البيئة عنه في المجالات الأخرى فيظهر بوضوح عند: أ) التعامل مع الأمكنة الخارجية المفتوحة في البيئات الطبيعية، والأخرى الواقعة خارج المدن كالمحميات الطبيعية والصحارى والوديان، ب) التركيز على القوى الطبيعية (حتى عند الشواطئ والغابات والواحات)، ج) دراسة خطوط سطح الأرض وتشكيلاتها، وتصنيف التربة وتثبيتها ومواجهة حركة الرمال، د) أيضاً عندما يتطلب الأمر الاستعانة بالنباتات في التصميم سواء على مستوى المشروعات المتخصصة مثل: حدائق النباتات والمراعي، أو المشاتل، أو على مستوى الأمكنة الخارجية المفتوحة في فراغ المدينة وفي الساحات والميادين وعلى مسارات الحركة للمشاة؛ فإن موضوع التصميم بالنباتات يتطلب مهارة المصمم البيئي الذي تعلو قدراته المعرفية قدرات كثير من الاختصاصين في مجالات البناء الأخرى، وتزيد قدراته في التصميم المختص عن منسق الحدائق والمشاتل أو البستاني، هـ) التعرض لمشروعات ذات علاقة بالكائنات الحية مثل مشروعات حدائق الحيوان والنباتات والكائنات البحرية، والمتاحف المائية، والمحميات الطبيعية، ومضمار سباق الخيول، ونوادي الجولف، وكلها تحتاج إلى فكر مصمم بيئي؛ لديه خلفيات عن البيئة الطبيعية والكائنات الحية.

ومن هنا بدا أنه كلما زاد عمق الرؤية ازدادت الصعوبة، لكن كان المدخل للقراءة من وجهة نظر (الباحث) المحلل لرؤى البرنامج الجديد للقسم، بالإضافة إلى مشاركته في التجربة التدريسية، التي كان يدفع في كثير من الأحيان فيها بضرورة التعميم وخفض حدة التخصيص في الوقت الراهن، حيث كان المبرر تلبية ثلاث ضروريات هي [1]: التفرد/التمايز identity/distinction، العمومية/التكامل /globalization integration، المنفعة/المصلحة utilization/ beneficiation:(الشكل 4)

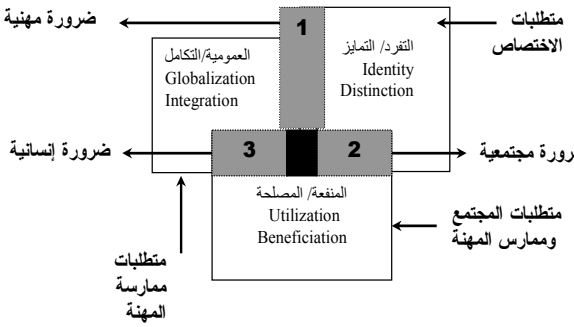

(شكل 4) ثلاث ضروريات أو محددات لبناء برنامج تعليم مهنة عمارة البيئة [من إعداد الباحث] [1]

- ضرورة طرح رؤية تعليمية متفردة؛ ما دام الأمر متعلق باختصاص مطلوب فيه أن يكون الخريج متمايز عن غيره من مجالات البناء الأخرى تمايزاً نسبياً، ولكن ليس بمعزل عما هو حادث بالفعل في سوق المهنة المحلي عن ضرورة تلبية الاحتياج من جهة، وسد العجز في مجال يقوم عليه خبراء في الأغلب الأعم من مشروعاته، وكانت نقطة التفرد/ التمايز بالإضافة إلى الاهتمام بالبيئة خارج المدن؛ تدور حول طرح الأفكار باعتبارها تمرين تصميم لم يأخذ حقه من الابتكار- بعيداً عن الإبداع الذاتي- وفق معارف وعلوم تساعد على تحقيق تصميم متفرد.
- ضرورة أن يكون هناك تكامل بين البرنامج التعليمي للمهنة وبرامج التعليم في المجالات الأخرى، الأمر الذي واكبه طرح البرنامج بشكل أكثر عمومية وشمول عن تلك البرامج الأخرى المنفذة في بلدان تعددت فيها اختصاصات مدارس عمارة البيئة، واتسع فيها السوق المحلي.
- ضرورة توفير قدر من المرونة، أو كما هو شائع بشكل لا يحتمل المواربة، قدر من المنفعة/ المصلحة المتبادلة بين البدء في طرح اختصاص جديد في المجال المهني، وجعله ينمو تدريجياً، مع قدر كبير من المصلحة الخاصة لمتعلم لديه قدر من المنافسة على طلب وظيفة في سوق مهني غير قابل للاعتراف (وهي حقيقة) باختصاص مهنة عمارة البيئة (على حد فهمه الحالي لها). وعلى هذا النحو يجب أن يكون في البال عند تقييم البرنامج المقترح ثلاثة وجوبيات: أ) يجب أن يحصل المتعلم على فرصة عمل واضحة عند حصوله على شهادة الاختصاص الجديد، ب) يجب أن يكون المتعلم لديه القدرة التنافسية مع باقي زملاؤه من أقسام الاختصاصات الأخرى، ج) يجب أن يحصل المجتمع على خريج لديه القدرة على ملء فراغ موجود على مستوى الممارسة المهنية ويقوم بالأداء فيه خبراء أجانب.

إذن ثمة ضرورات (قد تكون إحداها) مجتمعية يجب أخذها في الاعتبار في المقام الأول عند طرح أي فكر تعليم جديد؛ خاصة إذا ما كان هذا الفكر يجمع بين مصالح متعارضة، حيث أن سوق العمل الحالي يعاني من نقص في فرص العمل، كما أن خريجي أقسام العمارة (وتلك أيضاً حقيقة) على الرغم من سطوتهم على السوق المهني إلا أنهم يعانون من عدم وجود فرص عمل، كما أن المؤسسات المالكة لحق الحصول على المشروعات الكبيرة يدعي (وتلك ليست حقيقة) بأنه لا مجال لاختصاصات جديدة يقوم بالممارسة فيها خريج حديث الخبرة. ويبين (الشكل 5) رؤى لفكر تعليم مهنة عمارة البيئة.

3. 2. قدرات المعلم/ المتعلم العلمية والمعرفية

قد تنمو المعرفة إذا ما تغيرت طراق نقلها وفق قدرات المعلم والمتعلم، وتأسيساً على مبررات ما فات:
- ترتكز مسألة طرح اختصاص مهني جديد على ظروف ومتطلبات المجتمع الآنية، وتحددها الاختصاصات المطلوبة في المجتمع الآن ومدى احتياجها إلى اختصاص جديد يتكامل ولا يتعارض معها، وإذا ما اتخذ قرار وجود هذا الاختصاص فإنه من الضروري أن تكون خطة تدريسه ملاءمة لاحتياجات سوق ممارسة المهنة. أما مهنة عمارة البية فهي علم معرفي قديم، ولكنه جديد وغير معروف نسبياً في العالم العربي النامي، له اختصاصات محددة على مستوى الممارسة المهنية، معروفة مثل باقي أقسام المهنة الأخرى في مؤسسات تعليم العمارة، والتي يمكن حصرها إجمالاً في: أ) الأعمال المكتبية: التصميم، التخطيط، إعداد مستندات التنفيذ، ودراسات الجدوى، ب) الأعمال الحقلية: التنفيذ، والإشراف على التنفيذ، وإدارة المشروعات، ، ج) الأعمال ذات الطبيعة الخاصة: التدريس الجامعي، وإعداد البحوث. د) الأعمال التكميلية لتعليم المهارات: الرسم، والمسوح الميدانية، والحاسبات الرقمية.
- عمارة البيئة لها معارف متعددة ومختلفة كل الاختلاف عن تلك التي يتلقاها المتعلمين في الأقسام الأخرى في ميادين البناء الأخرى، قد تلتقي بعض المعارف والعلوم، ولكنها انتهاءً يجب أن تلبي احتياج كل قسم بما يتلاءم مع الهدف التعليمي النهائي، وتشير IFLA/ UNESCO في ورقتها عن تعليم عمارة البيئة في العام (2005م) أنها يجب أن تغطي المساحات التالية[11]: أ) تاريخ شكل الثقافة وفهم التصميم باعتباره فن اجتماعي، ب) الثقافة والأنظمة الطبيعية، ج) تطبيقات النباتات ونباتات الزينة، ج) هندسة المواقع شاملة: المواد، والطرق، التقنية، مستندات التنفيذ، الإدارة، التطبيقات، د) نظريات، ومنهجيات التصميم والتخطيط، هـ) تصميم، تخطيط، إدارة، علوم اللاندسكيب في كل المقاييس والتطبيقات، و) معلومات التقنية وتطبيقات الحاسبات الرقمية، ز) السياسات العامة والقوانين، ح) التواصل/ الاتصال والتسهيلات العامة، ط) أخلاقيات وقيم ممارسة المهنة. من المعروف شيوعاً، منذ أن تأسست مؤسسات تعليم العمارة أن الطلب على الاختصاص المهني متفاوت، ففي حين يأخذ جانب التأهيل للتدريس الجامعي مع إعداد البحوث أهمية نسبية عالية في درجات المعرفة المتكاملة، إلا أن مساحة السوق المهني فيها محدود جداً بالنسبة للاختصاصين الآخرين، ففي حين يتسع السوق المهني للأعمال الحقلية ويستوعب فيها أعداد كبيرة كل عام، فإن السوق لا يكاد يستوعب إلا أعداداً محدودة أيضاً من المصممين المبدعين. ولعل القدر هنا يتدخل ليوفق بين كل ذلك، فالمتتبع الراصد يمكنه التأكيد على أن نسبة منخفضة جداً في أي مرسم تصميم هي القادرة على المشاركة في أعمال التصميم، بينما نسبة أقل هي القادرة على الابتكار.

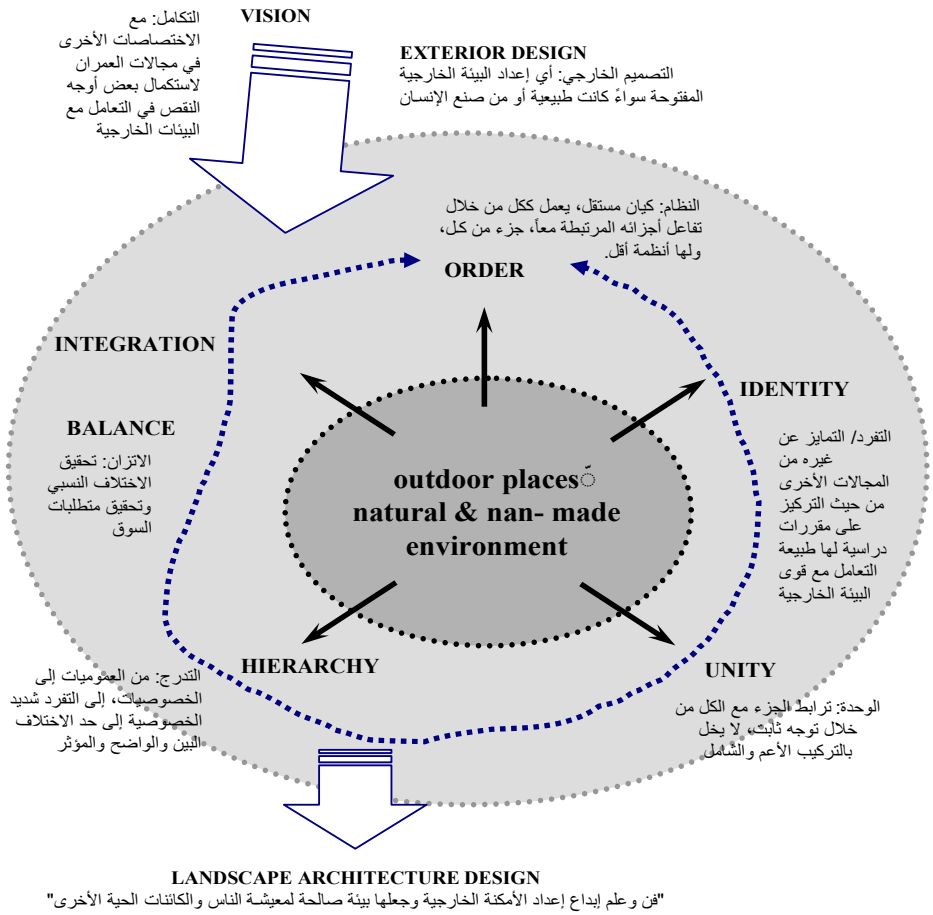

(شكل 5) الرؤى الفكرية المتكاملة لتعليم المهنة في قسم عمارة البيئة [من إعداد الباحث] [1]

4. جدلية المساق/ الموضوع الفكري: طرح نقدي مقارن

يأتي هذا العمل بفكر تعليمي مستهدف لتوجيه خطة التدريس لتبدأ بالتركيز على ما يمكن أن يطلق عليه "الموضوع الفكري" intellectual theme ليحل بديلاً عن "المساق الدراسي" teaching course، أو لعله قد يطرح هذا الفكر ليبدأ مرحلياً، والمعنى أن يتسلل الموضوع ليخترق صلابة المنهج المتبع حالياً عند إعداد المحتوى، فبدلاً من رؤيته في تتابع لازم من التمهيد إلى المتن إلى النهاية، فإنه سيتحول إلى مجموعة من الموضوعات المنفصلة، والمتصلة كوحدة كلية. يحمل ذلك الفكر ما يتلائم مع وجهة نظر (البحث) حول متطلبات مدارس الفكر المعماري من ناحية ومتغيرات العصر الآنية من ناحية أخرى[4].

4. 1. حول المساق الدراسي والوحدات التدريسية

لبيان أكثر وضوحاً يجدر بيان الفروق الجوهرية بين الخطط التدريسية (السنوية/ أو الفصلية) طويلة المدى والخطة التدريسية ذات الوحدة التخطيطية unit planning [5،9،4]: أ) أما الأولى فمبنية على وضع تصور لكل مساق دراسي teaching course لكل المعارف والنشاطات والتطبيقات على مدى عام أو فصل دراسي، على أن يتضمن المساق، المحتوى العلمي وفق جدول زمني، الأهداف العامة والخاصة، المفاهيم والمبادئ العامة، استراتيجية التدريس، والأدوات، أساليب التقييم، والاختبارات وتوزيع الدرجات، المراجع الأساسية والثانوية المعتمدة، ب) بينما الخطة الثانية فمبنية على وضع تصور مسبق لكل المعارف والنشاطات والتطبيقات على مدى فترات زمنية تتلاءم واحتياج الموضوع ومحتواه فتكون بين (أسبوع أو أسبوعين، أو ثلاثة أشهر، وهكذا)، ويظهر فيها كل ما فات، ولكن بتفصيل فرعي، أكثر دقة لكل ما سوف يدرس في الوحدة. وفيها يظهر مفهوم موضوع الوحدة unit topic ليكون معبراً عن وصف المحتوى والاستراتيجية المتوقعة للتدريس، ومن أهم اشتراطات بناء الوحدة التدريسية أن يكون هناك اتساقاً داخلياً بين الموضوع المطروح ومحتوى المادة العلمية والأهداف المنشودة منها، تحديد المصادر اللازمة للمتعلم، علاقة الوحدة التدريسية (المحتوى) بالمواد التدريسية الأخرى، بالإضافة إلى بعض الخصائص الأخرى التي يجب أن تتوافر في الوحدة التخطيطية [4،10]: المشاركة النشطة للمتعلم واستقلالية التناول والقبول، التوجيه نحو أسلوب حل المشكلات، لها علاقة بمتطلبات المتعلم، متسقة مع فلسفة التربية العلمية، مفتوحة النهاية، مصممة لبناء المعرفة بمفاهيم رحبة (تنظيم المادة العلمية/ النشاط له علاقة بالموضوع/ لها علاقة بدروس علمية سابقة)، ملاءمة الأنشطة لكافة المتعلمين، مرونة التعديل والتصويب والتنقيح والتحديث، ومكمل لها الخطة التدريسية اليومية lesson planning والتي تتضمن أهدافاً سلوكية تحقق في مساحة زمنية محددة.

أما أهم مشكلات المساقات الدراسية وتطبيق الوحدات التدريسية كما هي الآن في مؤسسات تعليم العمارة:

- يُفقد التوجه المباشر للتعليم في مساقات التصميم كثير من أساسيات عملية الابتكار، تلك العملية الممثلة في ترك حيز للتعبير عن رؤى المتعلم الخاصة وفق قدراته وإمكاناته، ولكن هناك بعض المدارس تبغي تعليم المتعلم المنظومة/ العملية؛ وتنحي قليلاً تعليمه كيفية الابتكار، باعتبار أن جزء منه فطري ناتج عن موهبة ويصعب تعليمه، أو أن قدرات المتعلم الفكرية والمهارية لا تسمح بذلك، ومن المفيد لهم تعلم المنظومة بديلاً عن عدم تعلم شيء، كما أن هناك مسائل تصميم يمكن أن تطرح لمدة يوم واحد، تترك فيها الحرية

للطالب في الابتكار ومنها يمكن تنمية مهاراته الفكرية. ومن المفيد مراجعة مثل هذه الإشكاليات وفقاً لاختيار وقدرات كل طالب الاستيعابية، والمعنى دائماً يدور حول أن هناك من تكفيهم مرحلة تعلم المنظومة، بينما هناك من يرغب في تعلم كيفية التصميم، أو تعلم التفاصيل، أو تعلم الإظهار؛ أما تلك الرغبات فتحقيقها لا يتأتي وفق آهواء، ولكنها تفرض نفسها وفق قدرات وإمكانات كافة المتعلمين.

- الأغلب الأعم من طلاب مؤسسات تعليم العمارة في العالم العربي النامي (نتيجة لكثرة الأعداد المقبولة) لا يمتلك موهبة التصميم الكامنة، ومن تجربة كل العاملين في هذا الميدان أن نسبة منخفضة هي القادرة على عمل تصميم مبتكر، أما الباقي فيعمل في ميدان الرسوم التنفيذية، أو في ميدان البحث العلمي، أو في ميدان الرسم بالحاسب الرقمي، وقد يكون كل منهم مبدع في ميدانه، في حين لا يكون المصمم الموهوب لديه تحمل عبء عمل رسوم تنفيذية أو تفصيلية، أو الرسم على الحاسب الرقمي، ولا يساعد التوصيف والتدرج الحالي الكامن في توجهات المساق الدراسي على حل تلك المعضلات.
- مسألة تعليم ما لا يجب تعليمه كأساسيات داخل كل مرسم تصميم هو من سبيل الوقت الضائع فمسائل: تعليم المنظومة/ العملية، أساسيات الرسم والإظهار بالحاسبات الرقمية، الرسوم التنفيذية، التفاصيل، يجب على المتعلم أن يكون على دراية تامة بها في موضوعات مستقلة، ليس محلها مرسم التصميم، إذ أن خصوصية المرسم تكمن في تخصيص زمنه كله لإعداد مرحلة التصميم الفعلي، أما باقي الملحقات فيكون إما لها مراسم أخرى مثل مرسم الرسوم التنفيذية، أو مرسم الإظهار والرسم الحر، واستخدام الحاسبات، ومراسم خاصة لموضوعات مثل التصميم بالنباتات، وإعادة التأهيل، والتفاصيل الدقيقة، وهكذا.
- كما أن هناك توجهات معاصرة في مؤسسات تعليم العمارة تدعو إلى الخروج من إطار جدران المدرسة والاتجاه نحو الواقع الفعلي، سواءً في مؤسسات ومكاتب الممارسة الحرة او في المواقع التنفيذية، بما يثري معرفة المتعلم من واقع حقيقي، وليس افتراضياً، ومواجهة المشكلات الحقيقية على الطبيعية يمرس المتعلم؛ وعليه، يجب تعميم فكرة المراسم الأساسية، والفرعية/ المكملة ليحل مفهوم الموضوع الفكري الحر، بديلاً عن قاعات الدرس الجامدة والمساقات الدراسية النظرية، على أن يهتم كل مرسم بموضوع رئيس، مع وجود مراسم أخرى تهتم بالموضوعات الفرعية المساندة. والمعنى إنه إذا تعلم منظومة التصميم، وتعلم كيفية تحصيل النتائج من المراحل الأولية (جمع المعلومات وتحليلها) والسابقة لمرحلة إعداد المخطط العام والمخطط التفصيلي (باعتبارهما القلب النابض لعملية التصميم) في محلات وأزمنة أخرى محدودة نسبياً، ومتكررة طوال العام، فإنه يمكن توفير الزمن الكافي لإعداد تصميم متكامل [5].
- ما سبق يحتاج إلى التفصيل، الآن في بعض مؤسسات تعليم العمارة، وفي مراسم التصميم تحديداً، نتيجة لعدم وجود مراسم تحضيرية، يقوم المعلم بتعليم المراحل الأولية لعملية التصميم فترة ما بين (ستة وسبعة أسابيع) (أي نصف الفصل تقريباً)، وإذا إضاف مادة تعليم مثل استخدام الحاسب في التصميم أو الإظهار فإنه يمكن عدم اللحاق بمرحلة التصميم الأساسية؛ إذ أن الكثير من المراسم لم تلحق بمرحلة التصميم، واكتفت بمراحل جمع المعلومة، وتحليلها، ووضعها فقط في خرائط توثيقية، والتي مهمتها التمهيد للتصميم الفعلي، ولكنه لم يتوافر هذا الوقت في المرسم، وضاعت على المتعلم فرصة تعلم تصميم ضرورية. بينما في مدارس أخرى، ترى فيها فترة التحضير (تجهيز المعلومات ووضع الفكرة) لا يتجاوز (الأسبوعين)، تبدأ بعدها مرحلة التصميم التي تستمر لنهاية الفصل، وبهكذا طريقة يتاح للمتعلم فرصة تعلم كيفية التعامل مع مسائل تصميم متعددة. أما عن أنها كانت تمارين افتراضية ويفقد المتعلم معها القدرة على تكوين رؤية حقيقية قبل البدء في التصميم، فإنه يمكن معالجة ذلك بتعليمه أساسيات تحليل المواقع في موضوعات مستقلة، ويذهب بالخبرة التعليمية المكتسبة التي تؤهله لعمل تحليل فوري وسريع ومباشر في زمن قياسي، لا يقتطع من أزمنة مراسم تعليم التصميم، وتكون الاستفادة الأهم كامنة في تعلم كيفية عمل تصميم فعلي.

4. 2. مفهوم الموضوع الفكري

الموضوع هو مدار البحث والحديث فيما يقوم به الفرد من كلام أو كتابات أو تفكير، كما أن له معانٍ أخرى تتصل به من بعيد بما يفيد السياق مثل بحث، مبحث، مباحثة، درس، دراسة. ويمكن توصيف الموضوع الفكري intellectual theme المقترح على أنه المدار الفكري المعني بمسألة معرفية علمية محددة في ميدان الاختصاص، وحتى إن كانت رئيسة أو فرعية/ مكملة/ مساندة فإنها تظل مدارات للدرس منتهية بهدف تعليمي واضح (نظري/ تطبيقي) يخص ميدان الاختصاص، ومن ثم فالموضوع يتشابه مع ما تعنيه الوحدة التدريسية من حيث كونه أكثر خصوصية من المساق المتضمن لوحدات تدريسية تبدأ وتنتهي وفق تسلسل فكري منظم من العموميات وحتلا الخصوصيات. ولزيادة الشرح وبناءً على أن الميدان معرفي له خصائصه العملية/ التطبيقية، فإنه يفضل أن تنتقل كل المراحل التحضيرية والمساندة والقبلية والبعدية لمرحلة التصميم، بجانب مرحلة تعليم الإشكاليات المعرفية النظرية والمساندة، والواقعة في المساقات النظرية والتطبيقية بوصفها الحالي، لتكون ضمن موضوعات فكرية مستقلة (ذات بداية ونهاية وبعمق كافٍ لتغطية مساحة معرفية محددةن دون الدخول في مقدمات وتنويهات وتفريعات، أو شكليات لصياغة مساق له بدن وهيكل نظامي، على أن تنتقل تلك الموضوعات لتصبح أمكنة تدريسها بما يتوافق مع طبيعة الاختصاص، فهي إما في مراسم تحضيرية، أو تطبيقية بعدية، أو ورش عمل، أو قاعات مجهزة الكترونياً لبث الموضوعات ذات البعد المعتمد على المعلوماتية عبر الشبكات العنكبوتية، وتترك المساحة الزمنية الكاملة لمراسم التصميم والتنفيذ لتعليم موضوعات تصميم محددة، وحتى يمكن الخروج بمنتوج فني- علمي متكامل، بجانب الاستفادة من كل ما تم من تحضيرات (تاريخ ونظريات وطرائق)، بالإضافة إلى التقنيات والتطبيقات بشكل يمكن من إعادة صياغتها واستعمالها في المراسم الأساسية: بداية يمكن اقتراح صياغة رؤى الخطة التدريسية وفق الموضوع الفكري، كما يبينها (الشكل 6)، على أنها: تتكون من محورين هما: أ) التمارين exercise: وتضم التطبيقات العملية الأساسية والفرعية المكملة، ب) الخلفية المعرفية وتضم: النظريات theories، الطرائق والأسس methods، التاريخ history.

- ومن هنا فإن مفهوم الموضوع الفكري، ومراسم التصميم التحضيرية والتطبيقية المختصة، قد يكون لها عدة فوائد هي: أ) إتاحة الوقت الكافي للطلاب الموهوبين، والمصممين الفعليين في مراسم التصميم الكاملة لتطوير مهاراتهم وقدرتهم المهنية، ب) إتاحة الفرصة للطلاب غير القادرين على عمل تصميم فعلي اختيار المراسم التطبيقية الأخرى مثل الرسوم التنفيذية وورش العمل لتكون عصب فترة تعلمهم، والتحاقهم بمراسم التصميم يكون من سبيل المعرفة والتمرين المكمل، ج) الاستفادة من كفاءة أعضاء هيئة التدريس كلٌ في اختصاصه الدقيق، فالكل يعلم أنه ليس بالضرورة أن كل العاملين في مراسم التصميم هم أساتذة لديهم القدر الكافي من القدرة على تعليم التصميم، أو طرح الفكر، أو حتى جمع المعلومات وتحليلها. ومن هنا فالموضوع الفكري المطروح للاختيار من المتعلم، قد اختاره من قبل المعلم، د) بالإضافة إلى أنه يمكن الاستفادة من المختصين الفعليين من خارج هيئة التدريس كل في ميدان اختصاصه لدعم الحركة التعليمية في المراسم، كأن يستدعى مصممين موهوبين لديهم القدرة الذاتية والموهبة على التصميم، أو مبدعين في ميدان الرسوم التنفيذية، أو في ميدان التنفيذ، أو في ميدان إعداد البرامج الزمنية.
- إذا كان المتعلم قد تعلم كل من: أ) المنظومة وتدرب عليها، ب) المراحل التحضيرية من الزيارات الميدانية، وجمع المعلومات، وتحليلها، وتصور الإمكانات والحلول، ج) طرح الفكر وصياغته وإبانته، د) تقنيات وفنيات التعامل مع الحاسبات الرقمية، هـ) فنيات الإظهار بكل أشكاله، و) تعلم إعداد التفاصيل، ز) فنيات ممارسة المهنة من الواقع الكيفي والكمي، فإنه لن يحتاج في كل مرة يذهب فيها إلى مرسم التصميم للشرح من جديد، وإضاعة الوقت، إذ أنه بمجرد أن يعرف موضوع التصميم، ويحدد موضع العمل، فإنه يستفيد من كل المعارف والمهارات التي تعلمها، لتقديم مسودات أولية لكل المراحل السابقة للتصميم في وقت لا يتعدى أسبوعين، بعدها

(شكل 6) الرؤية الفكرية والموضوع الفكري [من إعداد الباحث]

ينتقل للتصميم الفعلي، ثم أسبوعين في آخر الفصل للرسم وبيان التفاصيل وكلها أيضاً قد انهى تدريبه عليها في مراسم تحضيرية أخرى مستقلة.

- تصمم الخطة التدريسية على عدد من الموضوعات المختصة في فروع المعرفة، وفق متطلبات الوضع الحالي الاجتماعية- الثقافية والاقتصادية المحلية، مع إعطاء عناية خاصة للربط بين الوضع المحلي والدولي، إذ لا يمكن فصل المجتمع العربي عما يحدث خارجه. فالأغلب الأعم من المعرفة هنا تتطلب: أ) تطبيقات عملية أساسية، ومنها: المراسم: التصميم/ تصميم وتخطيط المواقع/ التصميم الحضري/ التخطيط البيئي/ الإنشاءات والرسوم تنفيذية، يليها في الأهمية، ب) تطبيقات عملية فرعية، ومنها المراسم الفرعية: التصميم بالنباتات/ هنسة المواقع/ الرسم باستخدام الحاسبات الرقمية، الرسم الحر، ثم ورش العمل: تعلم جمع وتوثيق وتحليل المعلومات/ تعلم صياغة الأفكار، إعداد مستندات التنفيذ المتكاملة: حساب الكميات والكلفة، دراسات الجدوى، تليها الغرف المجهزة الكترونياً: العرض الفني والتعبير الإبداعي، وكلها يبني الخطة التدريسية، من حيث أمكنة التقديم أو المساحات الزمنية، ويأتي متزامن معها وتابع لها، المساقات النظرية البحتة، مثل: التاريخ، والنظريات، والطرائق. ج) تطبيقات واقعية في المؤسسات المهنية والاستشارية ومواقع العمل التنفيذية.
- تعمل الهيئة الإدارية في مؤسسات تعليم العمارة على إعداد الهيكل التنظيمي بحيث يكون لديها برامج علمية مشتقة من عدة موضوعات فكرية تتلاءم مع اختصاص محدد، على أن يخدم ذلك الاختصاص فرع مهني تطبيقي محدد (الأمر الذي ينمي مسائل التخصص الدقيق، والارتباط بالواقع الحياتي).
- بحث تشكيل هيئة علمية عليا (من بين المختصين الممارسين) تعمل على ختيار الموضوعات وفق متطلبات العصر والمجتمع وميدان الاختصاص، ثم تقوم بتحضير الموضوعات الأساسية والفرعية والإشراف عليها، على أن يكون المنهاج الكامل موضوعا/ ثمّ مصاغاً بحيث تساهم ترتيب/ تنويعات كافة الموضوعات الرئيسة/ الفرعية/ المساندة/ المكملة في رفع كفاءة المتعلمين، ومتطلبات ميدان الاختصاص في السوق المهني، فهناك ميادين للممارسة لها علاقة بالتصميم، أو التنفيذ، أو الإدارة، وهناك موضوعات مساندة لكل اختصاص، وهو ما يعمق فكرة التخصصية.
- يسبق تحضير الموضوع، وتوصيفه، وبيان جوانبه، عمل شاق وتحضير علمي متميز، يمكن أن يكون عبر مقالات علمية وبحوث تطبيقية غير نمطية، الأمر الذي يرقى بالعملية البحثية، على أن يشترك في إعداد كافة تلك الموضوعات- منفصلة كانت/ أو متصلة- هيئة كاملة من أعضاء هيئة التدريس كل في اختصاصه، الأمر الذي ينمي من فكرة العمل الجماعي بديلاً عن الفردية. كما يمكن تحديد موضوعات يستطيع المتعلم تحصيلها من خلال التعليم من الخارج تحت إشراف أكاديمي. فلا يخفى أن الميدان المعماري يتطلب الاحتكاك بالواقع التنفيذي، ومن هنا يمكن أن يلجأ المتعلم إلى ممارس مهني متخصص في موضوع محدد، حيث غالباً ما يفاجأ المختص غير الممارس بأسئلة لا يمكن الإجابة عليها نظرياً في مستوى ومن ناحية الاختصاص الدقيق في مستوى آخر، وهنا يلجأ المتعلم إلى ميدانات أخرى ليختار موضوعات أكثر اختصاصاً. ولا ادعاء بأن المتعلم يرغب في المزيد من الإيضاح في كثير من المعلومات التي يتلقاها، وأنه يكتفي أحياناً بما يقدم إليه (مراراً وتكراراً) إما احتراماً للمدرس إما إيثاراً السلامة.

ويدعم من مفهوم الموضوع الفكري، عدة مسائل منها: ابتكار "فرق المعرفة الجماعية" والمعنى ألا ينفرد- بأي حال من الأحوال- عضو هيئة التدريس بأي موضوع دراسي، ولكن تكون عملية نقل المعرفة من خلال عمل جماعي، وهو الأمر الذي يُثري معارف المتعلم، ويؤكد للطالب أنه لا ميدان إلا للتفكير، وأن زمن التلقين والانفراد بنقل المعرفة ولىَ، وأنه لا يوجد حل وحيد لمسألة بعينها. فقط وللعلم أن كثير من الطلاب على معرفة بهذه الحقيقة، من خلال ارتباطه المباشر والدائم بشبكة المعلومات العنكبوتية، التي يرى من خلالها تنوع الآراء والمعارف لمسألة واحدة.أ) تطوير فكرة المشاركة في مشروعات حقيقية، وبطرائق مبتكرة بعيداً عن الشكل الحالي للممارسة في صورة تمارين يقوم بإعدادها عضو هيئة التدريس وفق رؤية شخصية بحتة أو حتى بعد طرحها للنقاش بين أعضاء القسم، وكلها تنتهي في أغلب الأحيان بمنتج ورقي أو منتج محمول على ملف، ولعله يمكن التنسيق مع المؤسسات والمكاتب الاستشارية لفتح الميدان فيها لنقل العملية التعليمية من غرف الدرس إلى التطبيق الواقعي، والعمل ضمن إطار اختيار الموضوع، وكل فترة زمنية محددة، تقوم فرقة العمل الجماعي بمتابعة المتعلم، ومراجعة ما حصله من موضوعات، لبيان مدى تحصيله العام في تلك الموضوعات، وإجازته للانتقال إلى موضوعات أخرى في مستوى أعلى، وهكذا حتى الحصول على إجازة الدرجة العلمية. ب) تطوير فكرة "خرائط العقل" عند تدريس تلك "الموضوعات"، والمعنى البدء في اتخاذ قرار ترشيد طرق التدوين الحالية في كتب، أو مذكرات مطبوعة، أو إلقاء محاضرات نمطية، واللجوء إلى طريقة طرح الأفكار، وتدوالها، وتداعي المعلومات مع المتعلم مباشرة، الأمر الذي يدفع به إلى تطوير ثقافته المعرفية، ويبدأ تعلم أن المعرفة لها ألف باب، آخرها باب المحاضرات النمطية (أعني المساق الدراسي). ج) ابتكار "مراسم التصميم المتخصصة"، والمعنى البدء الفعلي في تحويل الأغلب الأعم من المساقات التعليمية النظرية (وحتى إن كانت تحمل جهود تطبيقية) إلى موضوعات تطبيقية وتجريبية في مراسم، والبدء في إعطاء أوزان نسبية قد تكون متساوية لمراسم مؤسسات تعليم العمارة، بمعنى أن يكون هناك مرسم لكل اختصاص حرفي في الواقع المهني الحالي، كأن يكون هناك: أ) مرسم/ أو ورشة عمل لكل مرحلة من المراحل عملية التصميم (جمع المعلومات وتحليلها- طرح الفكر- المخططات)، ب) مرسم الرسوم التنفيذية، ج) مرسم الحاسب الرقمي، د) مرسم الإظهار الحر.

أما فيما يتعلق بالاختيار والتقييم فتبدأ: أ) بقيام المتعلم وفق الخطة باختيار أكثر الموضوعات ملائمة لميدان الاختصاص المهني الذي يرى أنه سوف يكون ميدان عمله بما يتوافق مع قدراته، الأمر الذي ينمي الشخصية والقدرة على إدارة الذات. وعلى المتعلم أن يختار الموضوعات التي يرغب في تعلمها، ويرغب في أن يكون خريجاً في مهنة اختصاص محددة، وعليه أن يختار أوقات الدرس وفق ظروفه، وأن يختار الاختصاصين الذي يرغب في التعلم عليهم، وأن يختار قاعات الدرس وفق ما يراه هو مناسب له، وهنا المتعلم ليس عليه أي سلطة إدارية إلا في احترام هيبة المكان الذي يتعلم فيه، وهنا تصبح الهيبة تعليمية وليست هيبة أفراد وهيمنة سلطة. ب) وتنتهي بالاختبار عبر لجنة تحضيرية متخصصة تعد التمارين وتحدد مدى جديتها وصوابها، وتضعها على الشبكة العنكبوتية، ويدخل المتعلم عليها للاختبار في أي فترة زمنية يرى أنه مؤهل لاجتياز الاختبار فيها، ويصحح الاختبار بنظام آلي لا دخل لأحد فيه، وتحرر الشهادة وفق ذلك النظام، وهنا لا أحد يعبث مع أحد، لا وساطة، كله عمل روتيني ينتهي الكترونياً.

5. استراتيجية إدارة الوقت

وهي دعوة لبحث أ) كيفية الاستفادة من أيام العمل دون إهدار نسبي لها، ووفق ظروف المجتمع ووضع ممارسة المهنة والاحتياج لمختصين، ب) أن يؤخذ في الاعتبار مسألة مرحلية الحصول على إمكانية ممارسة المهنة، وخفض فرص إهدار الوقت، والمعنى عدم التقيد بمسألة الخمس سنوات التقليدية. ج) مراجعة أسلوب تقديم المادة العلمية (المحتوى/ المكان/ الزمان)، وإعداد الموضوعات وتجهيزها، وتقديمها في فترات محددة، في الفصول الدراسية وعلى مدار العام:

- صممت الخطة الزمنية في النظام الحالي على النحو الآتي[8]: مدة الدراسة في التجربة الحالية هي (165 ساعة معتمدة)، يلزم لها تقريباً خمسة أعوام دراسية، يضم العام الدراسي فصلين كاملين (34 أسبوع) منها (أربعة أسابيع اختبارات)، وفصل دراسي صيفي غير مكتمل الملامح مدته (7.5 أسبوع) يتخلل الإجازة الصيفية مخصص (لمساق أو أثنين فقط) لذلك لا يمكن اعتباره ضمن الفصول الدراسية الأصيلة. ينهي المتعلم في الفصلين الدراسيين (36 ساعة) تقريباً كل عام، بواقع (بين 11- 18 ساعة) كل فصل دراسي، مع استكمال الباقي من الساعات، أو ساعات التعثر إن وجدت في الفصل الصيفي، وعلى كل حال تشير الإحصاءات أنه لم يكمل أغلب الطلاب متطلبات الساعات المعتمدة في (خمسة سنوات)، بل تعدت (ست وسبع سنوات دراسية). أما الباقي من العام ومدته حوالي (18 أسبوع) يتوزع ما بين إجازة نصف العام (أسبوعين)، وآخر العام (13 أسبوع)، والإجازات الموسمية حوالي (4 أسابيع). مدة الفصل الدراسي هي (17 أسبوع)، تتضمن فترات التسجيل (أسبوع) وتحكيم المشروعات (أسبوع) والاختبارات الفصلية (أسبوع) والنهائية مع اعتماد النتائج (أسبوع)، بمعنى أن أسابيع العمل هي (26 أسبوع) فقط للفصلين الدراسين بواقع (50%) من إجمالي العام. وبمراجعة سريعة لإدارة الزمن في الخطة التدريسية السابقة يمكن القول أن هناك إهدار زمن ضائع مدته على الأقل فصل دراسي كامل كل عام، إذا ما أعيد ترتيب كل المسائل شديدة التقليدية في مؤسسات تعليم العمارة بداية من: أ) التسجيل، ب) الاختبارات الفصلية والنهائية، ج) الإجازات الفصلية وآخر العام، د) المساقات الدراسية.
- كل ما سبق قد يسمح بإعادة ترتيب الزمن الفعلي للدراسة في ثلاثة فصول دراسية كاملة مدة كل منها (15 أسبوع بما يعادل 45 أسبوع لها مجتمعة)، ويتبقى (7 أسابيع كاملة) للإجازات الموسمية المهمة، على أن يختار المتعلم إما إكمال الدراسة في اتصال، أو أن يسقط فصل دراسي أو أكثر خلال العام. هذا النظام الزمني المتصل يحقق للمتعلم توفيراً للوقت حده الأقصى (خمسة فصول دراسية) أي عامين دراسيين ونصف، بمعنى أنه يستطيع إنهاء الدراسة في عامين ونصف أو ثلاثة أعوام أو أكثر.
- مما لا شك فيه أن مسألة استمرارية الدراسة تتطلب أن تعمل المؤسسة التعليمية طوال العام، وعليه يجب مراجعة مهمات الأساتذة وفترات الدراسة والإجازات المدفوعة، وكلها شرون إدارية يمكن الوصول إلى نتائج إيجابية فيها. كما أن هذا النظام قد يولد ضرورة لتحقيق فرص وظيفية أكبر ، كما أنه قد يساعد على سد الفجوة بين العرض والطلب، ولعله في ميدان الاختصاص هناك ضرورة لزيادة عدد الممارسين.
- أما مسألة اشتراط الحصول على إجازة ممارسة المهنة بعد إنهاء متطلبات الفترة الدراسية كاملة فهي أيضا تتطلب إعادة نظر، حيث يمكن أن يرتبط التدرج التدريسي مع متطلبات المهنة بين: أ) مختص ممارس، ب) مساعد مختص ممارس. أحياناً يتعثر المتعلم لعدم توافر القدرات الذهنية والمهارية والمادية، ويترك التعليم قبل الانتهاء من إكمال متطلباته، وهنا يمكن توزيع زمنالخطة على فترتين للحصول على ترخيص ممارسة المهنة كمساعد/ معاون، وممارس مختص بعد إكمال الباقي، وذلك الافتراض لن يحل مشكلة المتعلم فقط في توفير مساحة لممارسة فرصة عمل حقيقة وفقاً لخبرات وإمكانات المتعلم، ولكنها توفر في المال العام، إذا لم يعد كل المتعلمين مرغمين على إنهاء الفترة الزمنية الكاملة للتخرج، قد يفقد البعض القدرة على الاستمرار، أو يظل في لفترات تتجاوز قدرة المؤسسة على الصرف، بالإضافة أنه في حال تخرجه سوف لا يؤدي إلا الأعمال التي كان سوف يستطيع ممارستها إذا ما كان حصل على إجازة التخرج الأولى، كما أن توزيع فترات التخرج سيساهم في تحسين مستوى التعلم للمستمرين في البرنامج نتيجة لانخفاض أعداد المكملين له، وإمكانية الصرف عليهم بشكل أعلى، وتوفير خبرات ومعدات وأجهزة أعلى كفاءى. ولكن تظل الفرصة مهيأة لعودة الطلاب الذين أنهوا تخرجهم الأول للالتحاق بالبرنامج مرة أخرى إذا ما توافر لهم ذلك وقتما يرغبون، إذا كانت تقديراتهم مؤهلة لذلك، أو بعد اجتياز أختبار مؤهل.

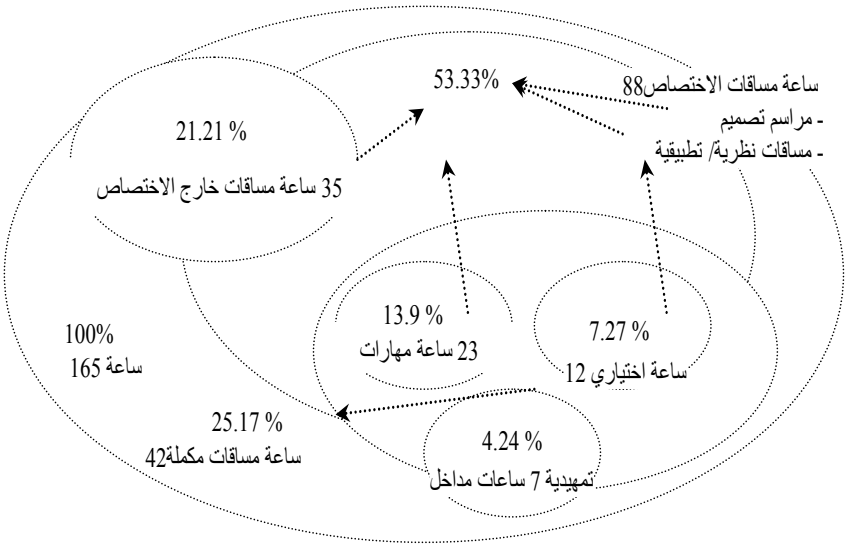

أ) ذات الاختصاص (42 ساعة=24.45%)، تاريخ ونظريات (3 ساعات)، إعداد البحوث والبرمجة (3 ساعات)، أساسيات التصميم (2 ساعة)، تخطيط المواقع (3 ساعات)، العوامل السلوكية في التصميم (3 ساعات)، هندسة المواقع (6 ساعات)، ايكولوجي وإدارة البيئة (6 ساعات)، توصيف النباتات ونباتات الزينة (9 ساعات)، أنظمة الري (3 ساعات)، تشييد وإدارة (5 ساعات)، و) مراسم التصميم (46 ساعة= 27.87 %). ب) تمهيدية (7 ساعات= 4.24 %): المدخل للتصميم البيئي (1ساعة)، المدخل لعمارة البيئة (3 ساعات)، المدخل للتخطيط الحضري (3 ساعات)، ج) خارج الاختصاص (35 ساعة= 21.21 %): ثقافة إسلامية (8 ساعات)، لغة إنجليزية (6 ساعات)، رياضيات (5 ساعات)، فيزياء (4 ساعات)، إحصاء (3 ساعات)، إنشاءات (6 ساعات)، المسح الميداني (2 ساعة)، ب) مساقات تنمية مهارات (23 ساعة= 13.9 %): أساسيات الرسم (7 ساعات)، الحاسب الآلي (7 ساعات)، التعبير الإبداعي (3 ساعات)، ممارسة المهنة (3 ساعات)، قضايا معاصرة (3 ساعات)، واختيارية (12 ساعة = 7.27 %).

(شكل 7) النسب المئوية لتوزيع أحمال المساقات على الخطة التدريسية [من إعداد الباحث] [8]

- ويبين (الشكل 7) توزيع الزمن الكامل للخطة التدريسية (165 ساعة) على المساقات: أ) ذات الاختصاص (88 ساعة= 53.33 %)، ب) التمهيدية (42 ساعة= 25.17 %)، ج) خارج الاختصاص(35 ساعة= 21.21 %).- وعليه يفضل مراجعة الخطة التدريسية وفقاً للمساقات ذات الاختصاص، مع تحويل بعض المساقات المكملة مثل: تنمية المهارات والاختيارية والتمهيدية لرؤيتها في صورة المراسم والورش، وهو الأمر الذي سيحيلها إلى نطاق الموضوعات ذات الطبيعة المؤهلي وشديدة الاتصال بميدان الاختصاص. أما عن المساقات خارج الاختصاص، فيجب مراجعة جدوى بعضها لحذفه، أو ترشيد الزمن اللازم له، حيث فترة (15 أسبوع) متكررة لأكثر من فصل دراسي تعد فترة زمنية طويلة جداً لمساقات ليس لها تلك الفائدة المباشرة. أما المقترح هنا فهو الاستفادة من أنظمة التعليم عن بعد، والالتحاق بتلك المساقات لتكون مؤهلة للدخول إلى القسم، أو تكون من متطلبات الحصول على الدرجة العلمية.
- وبعد يقوم كل ميدان اختصاص بمراجعة الموضوعات التي تتلاءم مع متطلبات السوق المحلي، وكل موضوع يكون له اختصاصيه في المدرسة التعليمية الواحدة، وأن يكون للموضوع الواحد قاعات خاصة للدرس ومواعيد مختلفة على مدار اليوم والأسبوع والعام التعليمي، وأن يكون للموضوع الواحد اختصاصين مرتبطين بقاعات الدرس وليس بأقسام أو طلاب محددين، وأن يرتبط انهاء البرنامج بعدد من الموضوعات الفكرية تكون موجهة نحو اختصاص محدد، في فرع معرفي مهني محدد، وليس بساعات معتمدة، ولا فصول أو سنوات دراسية محددة، ولكن بمجرد إنهاء عدد محدد من الموضوعات ينتهي بذلك فرض المتعلم التعليمي، ويحصل على الدرجة العلمية (في المرحلة التي تؤهله للممارسة المهنية). هذا يبين أن المساحة الزمنية المخصصة لكل موضوع، وتوزيعه الزمني على مدار المدى المؤهل لممارسة المهنة، مختص بطبيعة الموضوع وأهميته النسبية بين موضوعات أساسية وفرعية ومكملة ومساندة. كما يبين أن المتعلم عليه أن يختار الموضوعات الفرعية بما يتناسب مع اختياره للموضوعات الرئيسة، ولن يتدخل أحد في مسألة الاختيار، ولكن سيكون الحاكم هو كفاءة الأداء المطلوب منه في الموضوعات الرئيسة.
- المعنى انه لن تكون هناك ساعات معتمدة لكل موضوع، ولكن التقييم سيكون على النجاح في إنهاء الموضوع، ومن هنا فإن المراسم المخصصة للموضوعات الفرعية لن تعمل في ساعات دوام رسمية من (الثامنة صباحاً وحتى الثالثة عصراً) ولكنها ستكون مستمرة طوال اليوم/ الأسبوع/ الفصل الدراسي، ويحدد أعضاء هيئة التدريس الأزمنة المخصصة لحضورهم إلى المراسم، وبما يتوافق مع باقي مخططهم التدريسي، وعلى الطلاب تحديد تلك الأزمنة، مع الاختصاصات، مع أسماء المدرسين، اختيار ما يتناسب معه، لعرض عمله للاستفادة من تعليقات المدرسين. كل هذا يمكن من إدارة كفاءة المعلم والمتعلم معاً، فلا يخفى أن طول فترة العمل في مراسم التصميم غير محققة للفائدة من المعلم، فمن التجربة الفعلية (للباحث) أنه يجد صوعبة في الاستمرار على مداومة العمل مع الطلاب في مراسم تتطلب جهداً زهنياً وبدنياً معروفاً لأكثر من (أربع ساعات متواصلة)، بعدها يبدأ الأداء في الهبوط، في الوقت الذي يتحيح استمرار المرسم لفترات طويلة طول الأسبوع/ الأيام الدراسية/ وكل ساعات العمل، على أن يقسم الأستاذ فترات التدريس على مدار الأسبوع، وفي كل مرة هو لديه طاقة عمل كاملة.
- الآن قاعة الدرس معروفة، وأزمنة المدرسين وتخصصاتهم وأسماؤهم وأماكن وفترات تواجدهم معروفة، وفترات مرحلية التقديم والتحكيم معروفة، وأسس واشتراطات التحكيم والدرجات معروفة، وهنا لا يتبقى للمتعلم إلا أن يختار ما يناسب قدراته وإمكاناته ومهاراته، وليس لأحد أي سلطة إدارية من ناحية الحضور أو الانصراف أو المتابعة أو الاختيار. أما مسألة الحضور إلى المراسم والورش والمعمل فستكون مرهونة برغبة المتعلم، وليس من خلال عقوبات الحرمان، وسيكون الحكم أيضاً هو كفاءة أداء المتلقى في الموضوعات الرئيسة. كل ما سبق يبين أن معيار كفاءة الأداء في الموضوعات الرئيسة هو الحاكم لقياس مستوى الطلاب وليس محصوراً في اختبارات تقليدية أو ساعات حضور وانصراف، فكما سبقت الإشارة إلى أنه يمكن لطالب أن لا يتغيب طول العام ولا ساعة واحدة ويظل مستواه ضعيف. كما أن مسألة تحديد الفترات الزمنية لكل موضوع فصلي سواءاً على مستوى الفترة الزمنية للمحاضرة الواحدة، أو المدة الزمنية الكاملة التي سينتهي فيه الموضوع، سوف تكون تابعة لطبيعة ومحتوى المادة العلمية، حيث هناك موضوعات فرعية تتطلب (ساعة) وأخرى تتطلب (أربع ساعات)، بينما دوام الموضوعات لمدة (يوم/ أسبوع/ شهر/ فصل دراسي كامل) فتابعة للمحتوى، أما تكرارها فسيكون وفق علاقتها النسبية للموضوعات الرئيسة.

إذن فالنظام المقترح قائم على محتوى المادة العلمية وأهميتها وليس الساعات المعتمدة، والمعنى أن إنهاء الموضوعات الفكرية الفرعية معاً سيشكل في نهايته موضوعاً فكرياً أساسياً، أما الموضوعات الرئيسة فهي المتفق في العالم كله (المتقدم والنامي) على ضرورة وجودها كحجر زاوية لميدان الاختصاص، ولكنها تصبح موزعة بحيث يكون فيها المحتوى والمضمون العلمي التفصيلي (العملي/ التطبيقي) هو الأساس، بعيداً عن الحشو والإضافة. وجدير بالذكر الإشارة بعد إلى مثال تجريبي لكيفية تنفيذ هذا الطرح في مثال تجريبي، واختار (البحث) موضوع طرح الفكر ليكون الموضوع الفرعي الذي يتضمن موضوعات فرعية أخرى ضمن ميدانات المعرفة: النظريات والتاريخ، والطرق، والتي على المتعلم أن يختارها لتكون داعمة بشكل أساسي لكافة قدراته المهارية الذهنية في مراسم التصميم.

6. الموضوع الفكري مقابل المساق الدراسي: مناظرة تجريبية

تتركز أهمية هذا المبحث في قدرته على الولوج إلى مساحة معرفية مهمة في مجال تعليم العمارة، لكونها قد تدفع إلى الارتقاء الفكري في مجالات الممارسة المهنية كافة. يقدم هذا القسم مقترح لصياغة مفهوم عام حول: أ) الموضوع الفكري، ب) المساق الدراسي المعدل المقترح، باعتبارهم الأداة والوسيلة التدريسية. ومن ثم العرض التالي هو جدلية ومناظرة بين طريقتين لعرض المعلومات، باعتبار أن واحدة من مؤسسات تعليم العمارة اقترحت مسألة جديدة رأت أنها لها ضرورة تعليمية، وطلبت إعداد مساقاً تدريسياً خاصاً بتلك المسألة، ومن هنا يقدم هذا الفصل صورة المساق وفق الاشتراطات المعروفة سلفاً، وما يقابله من تقديم في صورة الموضوع الفكري، أما المسألة الافتراضية فهي "طرح الفكر"، بينما المسمىالافتراضي أيضاً هو: "إشكالية طرح الفكر في مجال التصميم الحضري"، ولا يخفى أنه موضوع تجريبي أيضاً، إذ أنه ليس له وجود حالياً ضمن أياً من برامج وخطط التدريس في مؤسسات تعليم العمارة. إذن ولإنه ما زال عصر المساقات التقليدية، ولحين الاقتناع بضرورة قبول بعض الابتكارات التي قد تكون أكثر ملاءمة للعصر الحالي، وحتى لا يكون الأمر مجرد تدوين فرعي لقضايا رئيسية، فإن هذا البحث يبين الفروق الجوهرية بين المساق الدراسي ومفهوم الموضوع الفكري.

6. 1. بناء المساق الدراسي المقترح

المعنى أن الثابت هو أن هناك واقعاً تدريسياً يعتمد على المساق الدراسي ذا الحدود العلمية والزمنية، وإذا ما تطلب الأمر تقديم مساق دراسي لتعليم طرح الفكر فإنه سيكون معداً كما يبين (الجدول2)، مع الأخذ في الاعتبار أن بناء المساق اعتمد على تفعيل معطيات المدخل المتكامل (المراحل والخطوات) المذكور آنفاً في ورقة بحث منشور في العام (2005م)[2]، وفي اعتقادي أنه معد بإحكام، ولكنه مازال يحمل كل سلبيات المساق النظري، من ناحية الشمول والتكامل والتكرار وتداخل الاختصاصات.

6. 2. بناء الموضوع الفكري

أما فيما يلي فتجربة تطوير المساق وتفكيكه إلى موضوعات فكرية، لابد بداية أن تكون هناك أسباب منطقية لتقديم مثل هذا الموضوع في مؤسسات تعليم العمارة، مع بيان موقعها بين الموضوعات الرئيسة والفرعية الأخرى وبيان درجة اتصاله بها، والمدى الزمني لمحتوى الموضوع كله، والمتصل بمحتوى الموضوعات الفرعية، ثم مدى ضرورة تكراره على مدار الخطة التدريسية، أو الفصل الدراسي.

جدول (2): المساق الدراسي [من إعداد البحث] [2]

1. اسم المساق		إشكالية الفكر والتصميم الحضري		Problematic of thought and urban design
2. أهمية المساق		أساسي		متقدم
3. وصف محتوى المادة العلمية	3. 1 باللغة العربية	مقدمة عامة حول ماهية الفكر، وعلاقته بمجالات العلوم الإنسانية ومنها علوم العمران، تقديم الفكر باعتباره ملكة التفضيل بين مشروعات التصميم الحضري، تتبع تاريخي لدور الفكرة في صياغة الأفضلية، معنى الفكرة والمفهوم في اللغة والمصطلح، وموضعيهما في عملية التصميم، طرح نظري حول معنى الفكرة والمفهوم، فلسفة التصميم، أساسيات بناء فكرة التصميم، الفروق الضمنية بين الهدف والغاية والفكرة والمفهوم والموضوع والسيناريو، طرائق وتقنيات وأساليب عرض وإبانة الفكرة والمفهوم. كتابة ورسماً، أمثلة تصويرية من الواقع المعاصر لبيان كيفية إظهار الفكرة والمفهوم، وشروح تطبيقية، ومسائل تعليمية على صياغة فكرة التصميم.		
	3. 2 باللغة الإنجليزية	Thought as a preferable faculty between urban design projects- historical background about idea & concept- meaning, role of idea & concept and in urban design process- illustrations, applications, and educational problems.		
4. السنة التعليمية		الثالثة	الرابعة	الخامسة
5. طبيعة المساق		نظري	نظري/ عملي مدمج	تطبيقي/ عملي
6. الفترة الزمنية..		2	1	2	3

بداية يمكن القول أن هذا الموضوع الفكري وثيق الارتباط بكل عناصر مجال الاختصاص المذكورة آنفاً في تفسير أسباب اختيار الموضوع themeالمتضمنة: التاريخ والنظريات والطرق، والتمارين، وهو الأمر الذي يمكن تقسيمه إلى موضوعات فرعية، تابعة لبناء المدخل المتكامل، وهو بالتبعية والضرورة المنهجية يحمل عدة موضوعات فرعية (جدول 2):

البناء المعرفي/ الثقافي: الاستكشاف، والتوصيف، والانتقاء، والمناقشة
حول ملاءمة الطرح الآن في مجال التصميم الحضري:
- توصيف الموضوع: نظري/ معارف
- محتوى المادة العلمية: الفكر والعمران الحضري عن الأمية الفكرية في مجال الاختصاص (أصل الإشكالية)، في/ وحول مظاهر الفكر وأشكاله (نبذة تاريخية)، عن ضرورات وموجبات وإمكانات تعليم وتعلم التفكير، حول مصدر الفكر والتفكير (نبذة فلسفية)، الماهية والمعنى في اللغة واصطلاحاً، وإلقاء الضوء على معاني المفردات والمصطلحات المتصلة بعمل كل من الفكرة والمفهوم، والانتقال لبيان الفروق الضمنية بينها، وأوجه العلاقة والتأثير.
- مكان الدرس: قاعة/ مدرج محاضرات/ (مختص بعدد طلاب يتراوح بين 20- 60 طالب).
- المدى الزمني: (4 أسابيع)، متكرر كل فصل دراسي كامل.
- موضوعات الارتباط: مراسم التصميم/ الثقافة العامة في مجال الاختصاص.
- الأهمية النسبية: متقدم/ للكل.

بناء المنظومة: الهيكلة، والأنموذج، والتحقق
- توصيف الموضوع: نظري/ تطبيقي- الطرق والمنظومات
- محتوى المادة العلمية: عملية التصميم الحضري حول الفكرة والمفهوم في عملية التصميم الحضري، ماهية عملية التصميم الحضري، عن مسألة تفكيك العناصر والمكونات والبناء.
- مكان الدرس: قاعة/ مدرج محاضرات/ (مختص بعدد طلاب يتراوح بين 20- 60 طالب).
- المدى الزمني: (5 أسابيع). متكرر على مدار العام/ (3 مرات في كل فصل دراسي).
- موضوعات الارتباط: التصميم/ المعرفة العامة والخاصة.
- الأهمية النسبية: ضروري/ للكل.

بناء العقل: تعلم التفكير/ آلية التفكير/ تداعي الأفكار
- توصيف الموضوع: نظري/ تطبيقي- تمارين/ مهارات ذهنية/ الآلية
- محتوى المادة العلمية: العلاقة المركبة: الفكرة- المفهوم/ تعلم آليات طرح وجلب الأفكار عرض أمثلة من الواقع المعاصر لبيان كيفية التناول المهني لكل من الفكرة والمفهوم،
- مكان الدرس: ورش العمل/ مجموعات (مختص بعدد طلاب يتراوح بين 6- 12 طالب).
- المدى الزمني: (5 أسابيع)، متكرر على مدار العام/ الفصل الدراسي/ الأسبوع.
- موضوعات الارتباط: مراسم التصميم بكافة أنواعها.
- الأهمية النسبية: ضروري/ للكل.

بناء المهارات الفكرية: الإبانة/ وتنمية اللغة
- توصيف الموضوع: تطبيقي/ عملي: التمارين/ مهارات حسية/ الإبانة والشرح
- محتوى المادة العلمية: العلاقة المركبة: الفكرة- المفهوم/ إمكانية تعليم إبانة الفكر/ ممارسة تمارين عملية/ تطبيقية لتنمية مهارات صياغة فكرة ومفهوم التصميم.
- مكان الدرس: ورش العمل/ مجموعات (مختص بعدد طلاب يتراوح بين 6- 12 طالب).
- المدى الزمني: (5 أسابيع)، متكرر على مدار العام/ (3 مرات في كل فصل دراسي).
- موضوعات الارتباط: مراسم التصميم بكافة أنواعها.
- الأهمية النسبية: ضروري/ للكل.

بناء النقد: التقييم، والتقويم: تعلم مهارات المفاضلة الفكرية بين مشروعات التصميم
- توصيف الموضوع: نظري/ أسس تصميم/ معايير تصميم
- محتوى المادة العلمية: تفعيل الفكر باعتباره أداة التفضيل الأولى في مجال الاختصاص،
- مكان الدرس: قاعة/ مدرج محاضرات/ (مختص بعدد طلاب يتراوح بين 20- 60 طالب).
- المدى الزمني: (3 أسابيع)، كل فصل دراسي فقط/ أو مرة في العام الواحد.
- موضوعات الارتباط: التصميم/ الثقافة العامة في مجال الاختصاص
- الأهمية النسبية: متقدم.

7. النتائج والمستخلصات

لعل تحويل التعليم بالاعتماد على الموضوع الفكري بديلاً عن المساق الدراسي تكون مدخلاً لتحقيق جيل من المتعلمين يتسم المعاصرة، حيث أن فكرة المساق الدراسي تعاني من بعض أشكال ثبط الهمم ووئد حالات التفكير، حتى وإن كانت هناك رؤوس تطل لتردد بأنه النظام المعروف والذي أخرج كل عباقرة زمانهم، أما الرد فهم حقاً عباقرة زمانهم، أما الزمن الحالي فيحتاج أكثر مما احتاجوا هم إليه ليكون له عباقرته المتمايزين، وهو ما تنبه إليه العالم المتقدم، وغير إلى حد كبير في طرق التعليم التي كانت سائدة في الماضي، كما أن الواقع المهني الحالي يبين أن مسألة العبقرية المهنية تلك في حاجة إلى إعادة نظر:

7. 1. بينت مبررات إجراء هذا (البحث) الكثير من المآخذ العلمية والتطبيقية على الخطة التدريسية بشكلها الحالي في مؤسسات تعليم العمارة، على وجه الخصوص في ميادين الاختصاص، بعد ما اكتملت مناقشة ثلاث مسائل هي: أ) الأنظمة: الوحدات التدريسية/ الساعات المعتمدة، ب) المحتوى والمضمون: المساق الدراسي/ وحدة الموضوع، ج) المتعلم: السلوك والقدرات المعرفية:

- أن لكل خطة تدريسية إيجابياتها وسلبياتها، كما أن ما يهدر من قيمة أي خطة ما هو ماثل في معوقات التطبيق، حيث تحتاج الخطة التدريسية المعتمدة إلى إعادة مراجعة في نواحي: أ) مدى صحة تطبيق الوحدات التخطيطية في المساق الدراسي الحالي، ب) مدى الاستفادة من الساعات المعتمدة وملاءمتها لمحتوى ونوعية المساق الدراسي التقليدي لمؤسسات تعليم العمارة، ومدى ملاءمتها وفق أهميته النسبية في الخطة التدريسية طويلة المدى الحالية، ب) طريقة إعادة حساب المجموع التراكمي للطالب وفق الأهمية النسبية للمقررات الدراسية، مع إعطاء أهمية نسبية أقل لعامل الزمن.
- أما المساقات الدراسية فكما تبين من العرض الفائت أن المساقات خارج الاختصاص والمكملة تمثل نسبة تكاد تتساوى مع المساقات التطبيقية والنظرية ذات الاختصاص، بالإضافة إلى أن المساق الدراسي بشكله المطبق حالياً ليس هو المفهوم في الوحدات التخطيطية التدريسية، ولكنه ينحو منحى المساقات التدراسية في المدارس الأولية وليس في مدارس االاختتصاص العليا، وهو الأمر الذي يتطلب مراجعة فكرية: أ) للاستفادة من مفهوم الوحدات التخطيطية التدريسية الفعلي والمقترح في أدبيات التربية منذ العام (1988م)، ولكن مع بحث إمكانية تطويره وفق الطرح المتمثل في الموضوع الفكري المقدم الآن، ب) تفريغ الخطة التدريسية من المساقات خارج الاختصاص والمكملة، مع تفعيل إمكانات حصول الطالب عليها من خلال طرائق تدريس أخرى متوافرة حالياً الكترونياً وعن طريق التعليم عن بعد، أما حسابات اجتيازها، فتكون من خلال شهادات الإجتياز، بدون أن يكون لها اعتبار عند حساب المعدل التراكمي، فهي ليست ذات علاقة وثيقة بقدرات وإمكانات الطالب المهني، فعلى سبيل المثال مساقات مثل (اللغة والرياضيات) ليس لها أية علاقة بمستوى تمايز المختص المهني عند الممارسة، حتى أن كثير من المختصين المتمايزين على مستوى العالم يجهلون اللغات الأجنبية، وحتى على الرغم من أهمية معرفتها في العالم العربي لأن الأغلب الأعم من المصادر بلغات أجنبية إلا أن تعلمها وإجادتها مسؤولية فردية ذاتية، وليس لها علاقة بالتميز المعماري، ب) المساقات الرئيسة والأساسية من كل تكراريات المعلومات في عدة مساقات، مع البحث عن ج) البحث عن وسيلة لتحويل الأغلب الأعم من المساقات النظرية ذات الطبيعة العملية والتطبيقية إلى صورة المرسم وورش العمل والمعامل، بالإضافة إلى د) إعطاء المساقات ذات الطبيعة المكملة والداعمة للمساقات التطبيقية، وهو الأمر الذي يجعل من مسألة المساق النظري الحاوي لكل المعلومات في الوقت الراهن غير ذي أهمية، بقدر أهمية تقديم موضوعات فكرية داعمة.
- كما أن مسألة الارتباط غير الصحي بين المعلم والمتعلم في نواحي: الحساب والعقاب والحماية والرعاية، تجعل من الجيل الجديد القادم فاقد لأهلية النضج المطلوب حالياً في كل مناحي الحياة، شديدة الضراوة، وفي ظل عولمة واتصال دولي يتسم بالشراسة، ولا يمكن مواجهته إلا بجيل لديه القدرة على الاختيار والاعتماد على الذات.

7. 2. دعت تلك المبررات إلى التفكير في تقديم صياغة جديدة للخطة التدريسية عبر ثلاث وقفات أساسية هي: أ) محاور صياغة البرنامج المتكامل للخطة التدريسية الدائرة، حول: متطلبات المجتمع الآنية، وقدرات المعلم والمتعلم الفكرية والمهارية في المجتمع العربي النامي. ب) تتبع جدلية المساق/ الموضوع الفكري: طرح نقدي مقارن، ج) رسم استراتيجية إدارة الوقت:

- لكل مجتمع ظروفه، كما أن العصر متغير وله ضرورات يجب اتباعها، وإذا لم تتسم الخطة التدريسية بموضوعية ملاءمة رسم الاستراتيجية والمكونات بما يتوافق مع تلك الظروف والمتطلبات والضرورات فإنها ما تزال تفتقر إلى ما يجب أن تكون عليه الخطط التدريسية في العصر الحديث، وأهم ما يجب أن تظهره الخطة التدريسية هو مضمونها الحاوي لمادة علمية تتناسب وكل ما سبق.
- يلي ذلك رسم استراتيجية الخطة وفق القدرات المعرفية والمهارية لكل من المعلم والمتعلم، والبحث عن أفضل السبل التي يمكن معاه تفعيل قدرات الكل، لتحقيق كفاءة تدريسية عالية.
- بينت الجدلية الفكرية المقارنة بين المساق والموضوع الفكري: أ) مدى عمومية المساق الحاوي للكثير من الموضوعات التي قد تتكرر، وبأشكال مختلفة، وبنقل معلوماتي مختلف، وبدون ضرورة أحياناً غير ما تفرضه طبيعة صياغة المساق الدراسي المأخوذة عن كليات التربية، والتي قد لا تتلاءم في كثير من الأحيان مع متطلبات مؤسسات تعليم العمارة، بل تظهر كأنها جهد ضائع وإهدار للوقت، وتشويشاً لمعارف الطلاب. ب) كما أن فكرة الموضوع الفكري لها ما يماثلها في مناهج التدريس فيما يعرف بموضوع الوحدة unit topic وتخطيط الدرس lesson planning ولكنها تظل تابعة للمساق الدراسي، والمعنى أنه يمكن تفكيك المساق إلى وحدات موضوعات ذات مضمون فكري وزمني متغاير، ج) ولكن مفهوم الموضوع الفكري هنا ينحى منحى الاستقلالية، بحيث تتفكك كل المساقات إلى موضوعات فكرية ذات محتوى ومضمون ووحدات زمنية مستقلة تماماً، د) وعلى خلاف ما قيل بأن ذلك قد يجعل من الخطة التدريسية تحتاج إلى عشرة أعوام، بأن تفكيك المساق الدراسي، وحذف وغربلة كل الموضوعات التمهيدية المقررة في المساقات تباعاً سيحدث تركيزاً على الأهم فالمهم، وحذف ما ليس له داعي، خصوصاً في مراسم التصميم التي تعاني من تكراراً تعليمياً معوقاً وحاداً.
- يوجه الموضوع الفكري ليحقق مفهوم الزمن المرن على مستوى إنهاء البرنامج بما يتلاءم مع: أ) متطلبات مرحلية ممارسة المهنة، ب) إنهاء المتعلم لمتطلباته في أوقات تتناسب مع إمكاناته وقدراته، ج) متطلبات الهيئة التدريسية المكانية والزمنية بما يحقق أقصى استفادة من قدراتها وإمكانتها.

7. 3. دعت الضرورة إلى تقديم مثالاً تجريبياً للخطة التدريسية ، مبعثها مفهوم الموضوع الفكري:

- يساعد الطرح التجريبي على نقل التصور المقترح من (الباحث) إلى متخذ القرار، إذ أن المساحة الزمنية، وما يتطلبه العمل من اختصاصين، غير كافية للوصول إلى نتائج صياغة خطة متكاملة لمدرسة العمارة في كل جوانبها، ولذلك فإن الطرح التجريبي هنا يقدم موضوع فكري مبتكر هو"إشكالية طرح الفكر" ليبين: أ) أهمية تفكيك وتوزيع الموضوعات الفكرية المتصلة بمراسم التصميم وورش العمل وقاعات المحاضرات لتكون لها محلاتها المكانية والزمنية دونما تكرار وتعارض مع الموضوعات الأخرى. ب) أنه على الرغم من أهمية تلك الموضوعات الفرعية لمراسم التصميم، إلا أنها غير موجودة بكثافة ما سوف يقدم في الموضوع الفكري سواءً من ناحية المحتوى والمضمون، أو من ناحية إمكانية تكرارها لمرات متعددة على مدار الفصل الدراسي الواحد، والخطة التدريسية الكاملة.
- عندما إعيد صياغة مقترح الموضوع ليأخذ شكل المساق الدراسي فإنه على سبيل المثال: أ) يمكن ملاحظة أن الموضوع الفكري المنفصل فرعياً عملية التصميم design process، يمكن أن يتكرر في كثير من المساقات الدراسية، منها: تصميم وتخطيط المواقع، التصميم الحضري، طرائق التصميم، التصميم بالنبات، كما يتكرر الاحتياج إليه في كافة مراسم التصميم. وهنا كل مدرس يعمل على شرحه باختصار في كل تلك الأمكنة، وهو الأمر الذي يحتل مساحات

زمنية ضخمة من البرنامج، دونما التركيز بشدة عليه إذا ما كان موضوع فرعي مستقل، ب) الموضوع الفكري معني بتنمية مهارات التفكير، وتعلم صياغة الأفكار وشرح المفاهيم وإبانة فلسفات التصميم، حيث ليس لها مساق مستقل، كما أنها تأخذ مساحات زمنية كبيرة من المراسم دونما العناية بها باعتبارها موضوعاً ومحتوىً مهماً.

8. آلية التغيير

تركزت عناية هذا العمل في تقديم طرح لتصور فكري جديد للتعليم في مؤسسات تعليم العمارة في العالم العربي، اعتمد (الباحث) فيه على ظاهرة عامة، بل ومظاهر/ مؤشرات فردية وجماعية أشارت إلى حتمية التغيير، واكب ذلك رغبة جهات الاختصاص في طرح بحوث مدعومة لمراجعة الخطط التدريسية الحالية والقديمة، وبيان أوجه التفضيل بين كل منها، ومدى مناسبة كل منها للواقع المكاني والزمني الحالي. أما ما فات فإن نتائج التوثيق تشير إلى حتمية التغيير، بينما الآلية هي التي تحتاج إلى روية، وهدوء نسبي، إذ لا يمكن أن تؤخذ المسائل الحيوية بمجرد الطروحات التجريبية. مع الإشارة إلى أن نتائج المقابلات مع أطراف العملية التعليمية كانت مبرراً لإجراء الدراسة، حيث تركزت أسئلة المقابلات بين أطراف العملية التعليمية على ما يلي: أ) إيجابيات وسلبيات ومعوقات النظام: طول مدة الدراسة/ طول مدة الإجازات السنوية والفصلية، الوحدات التدريسية/ الساعات المعتمدة/ المجموع التراكمي/ الفصول الدراسية/ الفصل الصيفي/ التسجيل، ملاءمة النظام لمؤسسات تعليم العمارة، ب) الفروق الجوهرية بين كلا النظامين: التفضيل بين النظام الحالي والنظام السنوي، استمرار النظام/ العودة إلى النظام القديم/ اقتراح نظام جديد (التغيير الكلي/ التطوير والتعديل وخفض المعوقات/ العودة إلى النظام القديم)، ج) محتوى المادة العلمية: الشكل الحالي للمساقات النظرية/ التكرار/ التكامل/ التطبيق/ نسبة المساقات غير المتخصصة والمكملة إلى المتخصصة، د) الشكل الحالي لمراسم التصميم من حيث: المادة العلمية، وزمن المرسم، هـ) العلاقة بين المعلم/ المتعلم والنظام الإداري: الحمل التدريسي/ الغياب والحضور/ الاختبارات.

وعليه يقدم هذا العمل آلية تفكير الانتقال إلى الموضوع الفكري ذا الزمن المرن، بما يشير إلى انتهاء الجزء الأول من هذا البحث ليكون بداية لأجزاء ميدانية واستطلاعية تهتم بمراجعة عدة جوانب منها:

- ما يخص محتوى المساقات النظرية/ التطبيقية: ترشيد تكرار المعلومات في محتوى المادة العلمية/ مع زيادة المساحة المهتمة بالنوعية بحيث تشمل تحويل كل الموضوعات النظرية- التطبيقية إلى موضوعات فكرية عملية وتنفيذها في مراسم متخصصة ذات موضوعات أصيلة/ بعد حذف تدريسها النظري في المراسم، والاكتفاء بتسليم التطبيقات في فترات زمنية لا تهدر وقت المراسم/ مع زيادة المساحة النوعية لمساقات المهارات وفرد إما مراسم متخصصة فرعية لها، أو التعامل معها باعتبارها وورش عمل/ الاستعانة بشبكات المعلوماتية والتعليم عن بعد لملء مساحة التعلم في الموضوعات غير المتخصصة/ ونقل مسؤوليتها إلى المتعلم مباشرة.
- ما يخص نظام الساعات المعتمدة/ والوحدات التخطيط: مراعاة تحديد الزمان والمكان وفق الأهمية النسبية لكل موضوع دراسي/ زمنة المساقات النظرية ومراسم التصميم/ استمرارية العمل في المراسم طول الفصل الدراسي/ مع تخصيص الأمكنة والأزمنة والمشرفين وفق الموضوعات النظرية والتطبيقية الملائمة لكل اختصاص، وتحديدها مسبقاً قبل بدء الدراسة، وعلى المتعلم اختيار المناسب له/ ثبات أمكنة وأزمنة المراسم والمساقات وتكرارها بكثافة وعناية المتعلم بالمتابعة هي الأهم.
- ما يخص هيكلية النظام: عن مرحلية التخرج، وبما يمكن من ممارسة المهنة مرحلياً/ حساب المعدل التراكمي وفق خفض حدة تأثير عامل الزمن/ التسجيل عبر شبكة المعلوماتية/ إلغاء كشوف الحضور والانصراف/ خفض حدة المتابعة الإدارية والنظامية فالمتعلم مسؤول عن نفسه/ مراجعة العلاقة السيادية بين المعلم والمتعلم/ رفع كفاءة الهيئة التدريسية من خلال إلغاء فكرة مدرس الفصل القادر على تدريس كل المساقات بذات الكفاءة/ توفير زمن رحب للموضوعات ذات الطبيعة العملية.

9. خاتمة وتوصية والدراسات المستقبلية

التغيير أتٍ لا محالة، ليس على الباحث إلا أن يكون قادراً على طرح الآليات، طرح مفهوم الموضوع الفكري بشكله الحالي غير ملزم، ولكنه خطوة في طريق فتح المجال للتفكير في طرائق ووسائل قد تمكن من رفع كفاءة العملية التعليمية في مؤسسات تعليم العمارة، ولعله يكون مثل حجر البحيرة المُحَرِّكُ للماء الراكد. بعد كل هذا تُترك الفرصة للمتعلم للتركيز على بحث كيفية دعم ارتباطه الثقافي والمعرفي بظروف مجتمعه، من خلال قدرته على استيعاب محتوى خطة التعليم والنظام الذي يرى أنه مناسب له، وأن يبحث في فرص تعلم تتناسب مع قدراته وإمكاناته، وعليه أن يختار من ضمن البرنامج ما يتوافق مع طموحاته، وفق مرحليات زمنية تمكنه من ممارسة المهنة في محطات تعليمية متتابعة. ينقل "الموضوع الفكري ذا الزمن المرن" العملية التعليمية من محتواها المعتمد على الفردية والمحدودية الزمنية إلى الجماعية والعولمة globalization، فكما أن العالم قرية صغيرة الآن فإن تداول المعرفة فيه ضروري. ومن ثم تدعو الضرورة إلى عرض الدراسات المعدة المرتبطة بالطرح الحالي، والمقترحة المستقبلية فيما يلي:

- دراسة تجريبية لاستقصاء "مدى فهم أطراف العملية التعليمية للخطة التدريسية طويلة المدى في مؤسسات تعليم العمارة": حول المدى الزمني للخطة، النظام الفصلي، الوحدات التخطيطية، الساعات المعتمدة، وإيجابيات وسلبيات ومعوقات تطبيق الخطة. (تم الانتهاء منها في البحث الحالي)
- دراسة تجريبية لتقصي "مدى ملاءمة الشكل الحالي للمساقات التدريسية بين أطراف العملية التعليمية في مؤسسات تعليم العمارة": محتوى المادة العلمية، أمكنة وأزمنة الممارسة، الأهمية النسبية لكل مساق.
- دراسة تحليلية حول "صياغة محتوى المادة العلمية لمساقات الاختصاص في مؤسسات تعليم العمارة": تستهدف مراجعة المساقات التدريسية لبيان: أ) التنظيم الحالي لمحتوى ومضمون المادة العلمية، وبحث كيفية تخليصها من كافة التمهيدات والتكرايات والتعارضات، وإمكانية وضعها في صورة موضوعات فكرية مستقلة. ب) إمكانية تحويل المساقات التدريسية ذات الطابع المدرسي الحالي، إلى موضوعات فكرية ذات مساحات نوعية من التطبيق العملي، في المراسم والورش وخارج المؤسسة التعليمية في المكاتب والمؤسسات ومواقع العمل الحقلية، وزمنية مرنة. ج) تحديد الأهمية النسبية للموضوعات الفكرية وفق درجة ارتباطها المباشر/ غير المباشر بمجال الاختصاص، وتحديد الأزمنة والنقاط الملبية لتطبيقاتها، مع مراجعة المعدل التراكمي ليتناسب مع إنهاء متطلبات المحتوى وليس الساعات المعتمدة.
- دراسة تجريبية "لصياغة استراتيجية إدارة الوقت في الخطط التدريسية في مؤسسات تعليم العمارة"، تستهدف مراجعة الخطط التدريسية (السنوية/ الفصلية) الحالية ورؤية مدى ملاءمتها مع متطلبات السوق، وبحث إمكانات عمل تدرج نسبي في مرحلية التأهل لممارسة المهنة في السوق المحلي، وفق إمكانات وقدرات المتعلمين من جهة ومتطلبات السوق المهني من جهة أخرى.
- لا يخفى أن قدرة الباحث (الفرد) على إجراء مثل هذه الدراسات الاستقصائية التجريبية المنوط بها تغيير حقيقي مبني على نتاج صحيحة (غير مفبركة) تبدو مستحيلة دون فريق عمل متكامل، كما أن استمارات الاستبانة والآراء يجب أن تشمل عينات فعلية، وإجابات ذات مردود فعلي، وحيث أن الخلاصات يجب أن تتعدى مؤسسة تعليمية واحدة، أو حتى قطر واحد.

شكر وتقدير لكافة المساهمين بآرائهم القيمة في تطوير معرفة (الباحث) بظواهر مجتمعات مؤسسات تعليم العمارة، سواء على مستوى أعضاء هيئة التدريس الأفاضل، أو الأبناء الطلاب الأعزاء، مع شكري الخاص لكل من تفضل بإتاحة الوقت لمحاورته، مع اتساع صدره للاختلاف، وليس الخلاف، مع الشكر الجزيل لكل من تفضل بقراءة هذا العمل، ونقد ما جاء فيه.

10. المراجع العربية والأجنبية

[1] أبو سعده، هشام جلال (2005)، "الرؤية الفكرية لتعليم اختصاص مهنة عمارة البيئة من منظور احتياجات السوق المهني المحلي: في التجربة العربية السعودية"، المؤتمر الدولي الخامس عشر، حماية البيئة ضرورة من ضروريات الحياة، من 2- 5 مايو، الإسكندرية، مصر.

[2] أبو سعده، هشام جلال (2005)، (ص ص: 1– 19)، "إشكالية العلاقة المركبة الفكرة- المفهوم في مراسم التصميم الحضري: دراسة حالة: كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية"، مجلة الإمارات للبحوث الهندسية. كلية الهندسة. المجلد العاشر. رقم2. جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، الإمارات العربية المتحدة.

[3] بوزان، توني وباري (2004م)، كتاب خريطة العقل، الطبعة الأولى، مكتبة جرير، السعودية.

[4] عايش زيتون (2003)، أساليب تدريس العلوم، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

[5] كيوه، جورج د.، و كينزي، جوليان، و تونش، جون أتش، و ويت إليزابيث ج. وآخرون، (2006م) نجاح الطالب في الجامعة، تهيئة الظروف المهمة، العبيكان، المملكة العربية السعودية.

[6] دليل القبول، "عمادة القبول والتسجيل"، جامعة الملك فيصل، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية.

[7] دليل الإرشاد الأكاديمي، اللجنة الأكاديمية، كلية العمارة والتخطيط، جانعة الملك فيصل.

[8] وصف المساقات الدراسية courses description (2004م)، قسم عمارة البيئة، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية.

[9] Tyler, Ralph W. (1971), Basic Principles of Curriculum and Instruction, the University of Chicago Press, Chicago.

[10] Zeitler, W.R. and Barufaldi, (1988), Elementary School Science: A Perspective for Teachers, Longman Inc. N., Y., and London.

[11] IFLA/ UNESCO Character for Landscape Architecture Education, Internatinal Federation of Landscape Architects, final draft August 15, (2005), (pp 1-4).